الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.356

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٥٦**

الاثنين ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ساك ..... (السنغال)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

المناقشة العامة (تابع)

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أتقدم بأحر التهانئ لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين، فضلا عن رئيسي الفريقين العاملين، وأنتم تتولون رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير فودي سيك بصفته رئيس هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٥ والعمل الهام الذي اضطلع به رئيسا الفريقين العاملين، كازاخستان والمغرب. وأود أن أشكر السيد كيم وون – سو الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الذي أدلى به هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.355)، والذي ألقى نظرة ثاقبة على المسائل المعاصرة المطروحة في مجال نزع السلاح. ونؤيد البيان الذى أدلى به ممثل أندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355).

لقد أصبحنا في مفترق طرق تاريخي. وإذ تبدأ السنة الثانية لدورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ٢٠١٥–٢٠١٧ اليوم، فقد اكتسى نزع السلاح أهمية غير مسبوقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١\٧٠). وتسعى خطة عام ٢٠٣٠ إلى بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع لأجل التنمية المستدامة الرامية إلى ”الحد إلى قدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل بها من معدلات الوفيات في جميع أنحاء العالم“. ويؤدي نزع السلاح دورا محوريا في تحقيق هدف بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع على النحو المتوخى في خطة التنمية العالمية. ويحدونا أمل وطيد في أن يتسنى تحويل الموارد التي تشتد الحاجة إليها من ميزانيات التسلح على الصعيد العالمي لصالح التنمية المستدامة تحقيقا لتلك الغاية. وفي هذا السياق، تولى سري لانكا أهمية كبرى لعمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

ونؤكد مجددا الدور المركزي للهيئة، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف التابع للأمم المتحدة التي تنظر في

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مسائل محددة لنزع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ومن الضروري أن تحقق الهيئة نتائج ملموسة في دورتها الحالية، وهي مهمة لم تتمكن الهيئة من تحقيقها خلال السنوات الـ ١٥ الماضية أو نحو ذلك. وسيتطلب هذا إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين من جانب الدول الأعضاء.

إن الحاجة إلى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. ويتجسد التزام سري لانكا بإزالة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية في الالتزامات التعاهدية الدولية التي أخذناها على عاتقنا في مجال نزع السلاح. وفي اعتقادنا أنه ثمة حاجة إلى خطة شفافة ومستدامة وذات مصداقية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، على جميع الدول التزاما بالتفاوض بحسن نية من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

ويشكل تعزيز نظام معاهدة نزع السلاح أمرا أساسيا لكفالة نظام يستند إلى قواعد محددة لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بدعمنا للتوصيات الرئيسية للجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل لعام ٢٠٠٦ – ونؤكد مجددا عليه – ولا سيما فيما يتعلق بالقيمة الهائلة لتعددية الأطراف والأهمية الشاملة للمعاهدات والقانون الدولي في تحقيق هدف نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا على محورية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والخطوات العملية الثلاث عشرة صوب نزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وأهمية التقيد بجميع الصكوك القانونية الرئيسية الأخرى في ذلك المجال.

وإذ لا يزال المجتمع الدولي يواجه شبح الإرهاب، مع تزايد التهديد بزعزعة استقرار دول قائمة، فإن خطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وما لذلك من عواقب لا يمكن تصورها يتطلب اهتمامنا العاجل. إن نقطة انطلاق الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة هذا الخطر ستكون التقيد على أوسع نطاق ممكن، في جملة أمور، بالاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية عن طريق بدء نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ للاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

لطالما رأت سري لانكا أن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية وينبغي أن تتاح لجميع الناس فرصة متساوية لاستكشافه واستخدامه للأغراض السلمية من أجل المنفعة المشتركة للجميع عن طريق التعاون. نحن نعتبر أنه على الرغم من أن استكشاف الفضاء واستخدام الفضاء الخارجي وبيئته يتيحان فرصاً كبيرة للبشرية، فهما يضفيان على الجهات الفاعلة في ميدان الفضاء مسؤولية الحفاظ على البيئة الفضائية خالية من النزاعات والحيلولة دون أن تصبح ساحة لسباق التسلح.

نحن ندرك أن ثمة حاجة إلى تعزيز الإطار القانوني القائم بشأن الفضاء الخارجي كما تمثله معاهدة الفضاء الخارجي، بما أن الأجواء السياسية فيما يتعلق باستدامة وأمن الفضاء الخارجي قد تغيرت تغيرا جذريا. أبرزت عسكرة البيئة الفضائية وتسليحها المحتمل خطر أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة متنازعاً عليها ومصدراً للنزاع في المستقبل. ونعتقد أن إبرام اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يسهم في تفادي أثر كارثي على البشرية.

ونحن نعمل نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، نود أيضا أن نسلط الضوء على أهمية التثقيف والبحوث في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود

أن نشيد بالعمل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. من الحيوي دعم عمل المعهد من جانب أوسع تمثيل ممكن للدول الأعضاء لكي يتسنى للمعهد أن ينفذ بفعالية ولايته الفريدة.

وتضطلع آليات نزع السلاح على الصعيد الإقليمي بدور هام في استكمال وتعزيز البرنامج العالمي للسلام ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا منطقة المحيط الهادئ ونقر بدوره في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن. ونحن ممتنون لحكومة نيبال على تأييدها لأن يعمل المركز من كاتماندو. ونعتقد أنه لا بد للمركز الإقليمي، تمشيا مع القرار ٦٥/٧٠، أن ينقل في أقرب وقت ممكن عملياته مرة أخرى إلى كاتماندو من بانكوك، حيث انتقل مؤقتا بعد زلزال العام الماضي.

ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالعمل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لجعل نزع السلاح النووي ممكن التحقيق وجعل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في المتناول. ويتطلع وفد بلدي إلى مداولات بناءة في هذه الدورة الموضوعية.

السيد موسى (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد كوت ديفوار أن أتقدم إليكم بأحر وأخلص التهانئ على انتخابكم المستحق رئيسا لهيئتنا. وما زلت مقتنعا بأن خبرتكم وقيادتكم سوف تكون إسهاما قيما يتيح لهيئتنا تحقيق تقدم بشأن البندين المدرجين في جدول أعمال هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم، السفير فودي سيك، ولفريقه، الذي أتاحت روحه المنفتحة والتوافقية الاضطلاع بعملنا بسلاسة في الدورة الماضية. وأود أيضا أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وأوغندا، على التوالي، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.355).

كما حدث في السنوات السابقة، ها نحن هنا مرة أخرى، نجتمع في هذه الدورة الموضوعية السنوية لمحاولة إحراز تقدم بشأن مسألة نزع السلاح. ينبغي لنا أن نشير إلى أنه في السنوات القليلة الماضية، اتسمت هذه المناقشة بعدم إحراز تقدم. الركود الذي أصاب أعمال هيئتنا يؤثر على أهميتها ومصداقيتها، ويجعلها غير قادرة على تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، وفقا للولاية التي أنيطت بها منذ الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح.

وبينما يمكننا أن نشعر بالارتياح للانخفاض الحاد في الرؤوس الحربية النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يبرح تهديد الأسلحة النووية لكوكبنا لا يمكن إنكاره. وهذا هو السبب في أن نزع السلاح النووي بجميع أشكاله يجب أن يحظى بالأولوية.

والمأزق الذي شهدناه في عمل هيئة نزع السلاح، بل وفي مؤتمر نزع السلاح كان له تداعيات على جميع المحافل التي تناقش المسألة النووية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على سبيل المثال، وإن كان باب التوقيع عليها مفتوحا منذ عام ١٩٩٦ وصدقت عليها حتى الآن ١٦٤ دولة، لم تدخل بعد حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، ندعو دول المرفق ٢، التي لا غنى عن تصديقها على المعاهدة، إلى التحلي بالمرونة وتسريع عملية توقيعها وتصديقها.

ويعتقد وفد بلدي أن الإسراع بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتحديدا بشأن اليورانيوم والبلوتونيوم المخصب، ينبغي أن تسهم إلى حد كبير في إحراز تقدم في المناقشة بشأن نزع السلاح. وبالمثل، فإن اعتماد اتفاقية عامة بشأن نزع السلاح النووي سيكون نجاحا غير مسبوق بالنسبة لكوكبنا.

لقد أثار عام ٢٠١٥ الأمل في أن أي مفاوضات، مهما كانت معقدة، يمكن، مع الإرادة السياسية للدول، أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية يبين أن هناك بعض السبل وأنه، مع الثقة على جميع الجوانب، يمكن للعالم أن يحقق تقدما كبيرا.

وإذ يدرك العواقب الإنسانية التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الأسلحة النووية، يأمل بلدي أن تكون أفريقيا، التي أعلنت منطقة خالية من الأسلحة النووية، شأنها شأن إعلان أمريكا اللاتينية، مثالا تحذوه قارات ومناطق أخرى.

وبناء على ذلك، تشجع حكومة بلدي دول منطقة الشرق الأوسط على مضاعفة جهودها لإبرام اتفاق. ومن الواضح أن هدف نزع السلاح النووي لا يلغي الحق المشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تلقي ضمانات أمنية صارمة وملزمة قانونا، فضلا عن الحق المشروع لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لا سيما في مجالي الزراعة والصحة.

ويشير الخبراء إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤدي إلى قتل ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ شخص كل عام. يوضح هذا الرقم نطاق الضرر الناجم عن هذا النوع من الأسلحة، على الجنس البشري. ولهذا السبب، يتابع وفد بلدي عن كثب اتخاذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي الواقع، فإن بلدي، الذي شهد أزمة طيلة أكثر من عقد من الزمن، في وضع يمكنه من تفهم العواقب الوخيمة للتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن تجربة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار علمتنا أنه بتوفر الإرادة السياسية وبمساعدة الشركاء الدوليين، من الممكن التصدي لهذه الظاهرة بفعالية.

وعلى الصعيد الإقليمي، شكلت اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي اعتمدت خلال عام ٢٠٠٦، ثمرة لعملية سياسية جماعية مثالية، مكّنت دول المنطقة من التعاون الفعال لمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ويود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمهما لعمليتي الوسم والتعقب على الصعيد الوطني. ويود وفد بلدي التذكير بأن التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في صناعة الأسلحة الخفيفة يجب أن تكفل استمرار فعالية عملية الوسم والتعقب، كما قلنا في العديد من المناسبات خلال مناقشاتنا.

وفيما يتعلق بالهيئة، يتشاطر وفد بلدي الاهتمام الذي أبداه أسلافي فيما يخص تنشيط أعمالنا. ومن وجهة نظرنا، ليس الأمر مسألة إجراءات بقدر ما هو اختلافات كبيرة بشأن مواضيع ذات اهتمام مشترك. وينبغي أن تشكل المرونة في الدفاع عن مصالحنا الموقف الذي ينبغي أن نعتمده، بهدف التوصل إلى حلول توفيقية فعالة، وخاصة فيما يتعلق بالتحديات الجديدة، مثل إدخال الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك القدرات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات الجديدة. وعلى الرغم من العقبات الحقيقية التي تعترض مفاوضاتنا، يجب أن نكون متفائلين إزاء المستقبل. ولن نتمكن من ضمان انتشار تعددية الأطراف إلا بقيامنا بذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، بعد أكثر من ٢٠ عاما من المفاوضات، فضلا عن الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية الذي ذكرته سابقا، أمثلة مفيدة للغاية، تبين كيف يمكن حل المسائل المتصلة بنزع السلاح من خلال الوسائل السياسية والسلمية. ولذلك، لم يتأخر الوقت لكي نحل خلافاتنا ونستعيد الثقة بيننا، حتى نتمكن من التوصل إلى حلول مرضية ومقبولة ومشتركة بين الجميع.

السيد نابوليتانو مارتيني (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية

من دورة الثلاث سنوات الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وآمل أن تولد زخما إيجابيا وبناء وبراغماتيا. وأود أن أتناول بضع نقاط فيما يتعلق بموقف فرنسا.

لقد شهدت السنة الماضية منذ الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح تحقيق نجاحات لا يمكن إنكارها، ولكن أيضا تطورات غير مقبولة، في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ولننظر أولا في النجاحات التي حققناها.

أولاً، وقبل كل شيء، مهد التوصل إلى اتفاق فيينا خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٥ بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث، وإيران أخيرا الطريق لإيجاد حل مستدام لأزمة الانتشار الإيرانية. ويحد هذا الاتفاق، الذي أقره قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، من نطاق البرنامج النووي الإيراني في الأجل الطويل، ويغلق جميع مسارات الحصول على جميع الأسلحة الذرية، وينشئ نظاما قويا للتحقق. وسيشكل نجاحا للدبلوماسية إذا احترمته جميع الأطراف. وستشهد فرنسا على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نشير إلى نجاح مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع، الذي عقد قبل بضعة أيام فقط، وأعاد خلاله أكثر من ٥٠ رئيس دولة، تأكيدهم من جديد التزامهم بتعزيز أمن المرافق المدنية لتخزين ونقل المواد الانشطارية، بغية تجنب المخاطر الإرهابية. وعلاوة على ذلك، تزداد أدوات نزع السلاح التقليدي قوة كل يوم. ويوجد ١٣٠ دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، ويعد ما يزيد عن ٨٠ دولة طرفا فيها. ويجب أن نحافظ على جهودنا ونعززها، من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وضمان أن تصبح القواعد التي تتضمنها قاعدة عامة للجميع.

وخلال العديد من الاجتماعات، عزز برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من جانبه، الثقة والتفاهم المشترك فيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الفتاكة. ونحن على ثقة بأنه في الفترة التي تسبق الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين للدول الأطراف في حزيران/يونيه من هذا العام، سوف يتمكن المجتمع الدولي من مواجهة التحديات الناجمة عن هذا التهديد.

وأخيرا، فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يشكل اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والمناقشات البناءة التي جرت العام الماضي بشأن مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي تأكيد حقيقة أن الموضوع، كما ذكر سابقا، جاهز لكي يكون محل مناقشات موسعة. إن وفد بلدي منفتح في هذا الصدد على إدراج بند عن هذا الموضوع في عملنا خلال هذا العام.

وفي السنة الماضية، كانت هناك أيضا فرص ضائعة، وعلى الأخص، خلال الدورة التاسعة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي لم يتمكن من التوصل إلى وثيقة بتوافق الآراء. ولا ينبغي أن يقودنا عدم وجود اتفاق إلى نسيان محورية المعاهدة بالنسبة لنظام عدم الانتشار، ولأمننا الجماعي، والأمن الذي أتت به منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، ولاحقا منذ تمديدها في عام ١٩٩٥. كما نشعر بالأسف لعدم تمكن العديد من المبادرات المقترحة التي اتخذها عدد من الدول في مؤتمر نزع السلاح من فتح المحادثات من جديد، خلال هذا المنتدى البالغ الأهمية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح.

وأخيرا، حدثت خلال هذا العام، تطورات غير مقبولة. فمنذ بداية عام ٢٠١٦، أجرت كوريا الشمالية التجربة النووية الرابعة في كانون الثاني/يناير؛ وفي شباط/فبراير، قامت بعملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، تحت ستار إطلاق صاروخ إلى الفضاء، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، مما يهدد الاستقرار في المنطقة. وعلاوة على

ذلك، قامت بعمليات إطلاق لقذائف تسيارية منذ ذلك الحين، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في منطقة غير مستقرة أصلا. إن مجلس الأمن، من خلال اعتماد القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) وتعزيز جزاءاته غير المسبوقة، بعث رسالة واضحة إلى بيونغ يونغ، مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح بعد الآن بهذا الفعل المتعمد.

وعلاوة على ذلك، لا يزال استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لبلدي. واستمر استخدامها رغم قرارات مجلس الأمن، وأصبحت هذه الأسلحة المحرمة سلاحا مستخدما في النزاع. وثمة شكوك كبيرة تخيم على صدق السلطات السورية في إعلاناتها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما ينطوي أيضا على خطر انتشار تلك الأسلحة. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن استخدامها. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا في مجلس الأمن بإنشاء آلية تحقيق مشتركة، وهي هيئة محايدة مستقلة عن الأمم المتحدة مكلفة بتحديد الجناة. ونحن ننتظر بتلهف النتائج التي توصلت إليها. ولم يؤد استخدام القذائف ضد المدنيين أثناء الصراع إلا إلى زيادة قلقنا بالفعل. وللأسف، فإن جميع العناصر المذكورة أعلاه ليست سوى أمثلة قليلة على الشكوك التي تحدد سياقنا الاستراتيجي والأمني اليوم، ولا يمكن تجاهل ذلك، عندما نناقش نزع السلاح بشكل حقيقي.

وفي المجال النووي، الذي أود الآن أن أناقشه بإيجاز، تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أشرت إلى ذلك من قبل، حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي وأساس جهودنا في مجال نزع السلاح. وكما ذكر عدد من المتكلمين، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية على النحو الذي حددته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدة. إن فرنسا تدرك مسؤولياتها بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية.

وحين يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، فإن لفرنسا سجلا مثاليا في ذلك. فتفكيك موقع التجارب النووية بطريقة لا رجعة فيها في بلدنا، وبالمثل تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية، وتفكيك العنصر الأرضي لنظام الردع، علاوة على تخفيض المكونين البحري والجوي بمعدل الثلث، جميعها أمثلة تدل على مدى جدية فرنسا في الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة. وليست ميزانيتنا العمومية مجرد عبارات، إنما هي إجراءات ملموسة.

ويجب علينا أيضا تعزيز الجوانب الأخرى للإطار المتعدد الأطراف، وحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، بما في ذلك دول المرفق ٢ إلى الانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية. ونأمل في أن تعيننا الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة هذا العام على تعزيز الزخم الذي حققته بما يذلل دخولها حيز النفاذ. ويجب أن نتفاوض أيضا على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وقد قدمت فرنسا اقتراحا في هذا الصدد، في حين يعتبر تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن هذا الموضوع – والذي تم اعتماده بتوافق الآراء – جزءا هاما من بناء الثقة في هذا المجال بغية التوصل إلى معاهدة في نهاية المطاف. ويعدُّ هذان الموضوعان أولويتين بالنسبة لوفد بلدي حين يتعلق الأمر بالمسائل النووية والمراحل التالية التي يتعين علينا إحراز التقدم فيها.

وأخيرا، أود أن أذكر في هذا الصدد تباين المواقف والبيانات المتعلقة بالمسائل النووية، والتي منعتنا للأسف من كسر الجمود القائم. وليس هذا الاستقطاب عقيما فحسب، بل أخشى أن يكون في صالح من يرضون بالوضع الراهن. وعلى العكس من ذلك، يفضل وفد بلدي أن تكون مناقشتنا سلمية بناءة وواقعية. فذلك هو الشيء الوحيد الذي يمكن

أن يساعدنا على المضي قدما نحو نزع السلاح حقا في عالم حقيقي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم وفد بلدي ومشاركة فرنسا بطريقة بناءة عملية وواقعية في عمل الهيئة على أمل تمكينها من تحقيق النجاح.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم وفد الولايات المتحدة، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠١٦. ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي، وأنتم تؤدون واجباتكم الهامة باقتدار. ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب الهيئة على انتخابهم في حينه. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد كيم وون – سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على عرضه المقنع هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.355).

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وضع الرئيس أوباما رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن برنامج عمله بشأن الحد من الأخطار النووية. وأوضح الرئيس أنه في حين أن نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي يعتبر مشروعا طويل المدى ويمتد إلى عدة أجيال، فإن هناك خطوات يمكننا اتخاذها اليوم لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق هذا الهدف المشترك للمجتمع الدولي.

ولدعم ذا البرنامج، استضاف الرئيس أوباما في الأسبوع الماضي مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع في واشنطن العاصمة. وقد أسهمت هذه مؤتمرات القمة هذه بشكل ملموس في صون الأمن الدولي، والحث على اتخاذ الإجراءات الملموسة لخفض مخزونات والبلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب وتحسين التدابير الأمنية اللازمة لحماية المرافق النووية ونقل المواد النووية، علاوة على تعزيز القدرة على مكافحة تهريب المواد النووية. وعن طريق عملية مؤتمرات القمة هذه، تمكن المجتمع الدولي أيضا من تعزيز المنظمات والمؤسسات والصكوك القانونية الدولية المتعددة الأطراف التي تشكل هيكل الأمن النووي العالمي وتحسين التنسيق فيما بينها. ونتطلع في سياق نهج للأمن النووي لما بعد عام ٢٠١٦ إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة والإنتربول، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي بغرض الإسهام في استدامة عملية مؤتمر القمة عبر تنفيذ خطط العمل الفردية المؤسسية التي اعتمدها الزعماء في ١ نيسان/أبريل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الوكالة قد تحققت في ١٦ كانون الثاني/يناير من أن إيران قد أكملت الخطوات المتصلة بالطاقة النووية التي تعهدت بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وستكفل الصفقة النووية أن يظل برنامج يران النووي للأغراض السلمية حصريا عن طريق قطع جميع المسارات التي قد توفر لها ما يكفي من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، علاوة على كفالة عمليات التفتيش والشفافية اللازمة للتحقق من امتثال إيران لهذه الصفقة.

ومن جانبها، تمتثل الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يتعلق بالمادة السادسة. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، فقد دلت البيانات المقدمة في المؤتمر الدولي على تأييد غالب وعميق الجذور للمعاهدة وإسهامها الدائم في صون السلم والأمن الدوليين. وسيصادف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، وبالتالي سيكون حدثا هاما وموضوعيا ورمزيا. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وتشكل جهودنا الثنائية المبذولة مع الاتحاد الروسي والرامية إلى التخفيض النووي جزءا أساسيا من اتباع نهج شامل وجامع إزاء نزع السلاح النووي. وقد تم تخفيض مخزونات الولايات المتحدة اليوم من تلك الأسلحة بنسبة ٨٥ في المائة عما كانت عليه خلال الحرب الباردة. وقبل ثلاث سنوات، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، نوه الرئيس أوباما في برلين إلى استعداد الولايات المتحدة للتفاوض مع روسيا وتخفيض ما يصل إلى ثلث الأسلحة الاستراتيجية المنشورة من المستوى المحدد في معاهدة ستارت الجديدة. وما زال ذلك العرض مطروحا على الطاولة. ويتطلب إحراز التقدم وجود شريك راغب وتوفير بيئة استراتيجية مواتية.

وفي المجال المتعدد الأطراف، قدمنا مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح تنازلا مبتكرا لكي تبدأ المفاوضات التي طال انتظارها بشأن معاهدة عالمية لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وسوف تطرح جميع المسائل على طاولة النقاش في أي مفاوضات تعقد في إطار مؤتمر نزع السلاح، وسوف تكفل حماية جميع المصالح الوطنية بمبدأ توافق الآراء. وسوف تفرض معاهدة المواد الانشطارية ومعاهدة حظر التجارب النووية النافذتان حدا كميا ونوعيا لمخزونات الأسلحة النووية، الأمر الذي يساعد بدوره على وضع اللبنات لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما نسعى جميعا إلى تحقيقه. وقد حاولنا بصدق عند تقديم آخر اقتراح بشأن المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، الأخذ في الاعتبار بالشواغل المعلنة لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وقد حظي اقتراحنا بتأييد قوي من جانب الكثير من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ولا يزال ذلك الاقتراح مطروحا.

وفي سياق السعي إلى نزع السلاح النووي، ترحب الولايات المتحدة باتّباع نهج واقعي وعملي. ولا يمكننا أبدا الفصل بين نزع السلاح والبيئة الأمنية العالمية أو الاعتبارات المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاستراتيجي أو فصله التزاماتنا الأمنية تجاه الأصدقاء والحلفاء. ولن يتحقق التقدم في مجال نزع السلاح النووي بتجاهل ضرورة الإبقاء على ردع نووي آمن وفعال ما دامت الأسلحة النووية موجودة.

وفي سياق السعي إلى الحصول على التأييد اللازم لاتخاذ تدابير واقعية وعملية لنزع السلاح النووي، فإ من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من الحوار الحقيقي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وذلك أحد الأسباب التي دعت وكيلة وزارة الخارجية روز غوتيمولير للإعلان في براغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن مبادرة جديدة من جانب الولايات المتحدة لتكوين شراكة دولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتتألف الشراكة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة على حد سواء ويجري تنفيذها بالتعاون مع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي.

وتستفيد الشراكة من الجهود السابقة، مثل مبادرة المملكة المتحدة والنرويج، التي بدأت في عام ٢٠٠٧ بالبحث عن حلول عملية لتحديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح والتحديات التقنية في المستقبل على السواء. ونشكر كلتا الدولتين على جهودهما الرائدة في هذا العمل المثير للاهتمام. وتهدف الشراكة إلى بناء القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، طالما أن نزع السلاح النووي العالمي لن يتحقق أبدا بدون توفر تلك القدرات. وتعمل الشراكة أيضا على تعميق فهم التعقيدات المتأصلة في عملية التحقق من نزع السلاح النووي ورصده. فعلى سبيل المثال تركز أنشطة التفتيش على وسائل النقل بموجب معاهدة ستارت الجديدة.

ولكن من المرجح أن نركز بموجب اتفاق يتم التوصل إليه في المستقبل على الرؤوس الحربية الفردية، وهو ما يشكل تحديات جديدة وصعبة.

وتتيح هذه الشراكة قيادة دولية لمواجهة تحديات التحقق من نزع السلاح النووي من خلال تيسير التقدم التقني.

وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اتفق الشركاء على إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة: أحدها معني بأهداف الرصد والتحقق؛ وآخر بعمليات التفتيش الموقعي؛ والآخر بدراسة التحديات والحلول التقنية. واجتمعت أفرقة الشراكة العاملة الثلاثة للمرة الأولى في جنيف في شباط/فبراير لمواصلة عملها. وفي جنيف، شارك أكثر من ٨٠ خبيرا من ٢٠ بلدا في مناقشات الأفرقة العاملة. ووضعت الأفرقة العاملة سيناريو بسيطا يشمل تفكيك الأسلحة النووية الافتراضية، وعملية التفتيش المتعلقة بهذا التفكيك على يد فريق خبراء يمثلون مصالح جميع الدول المشاركة، والتكنولوجيات ذات الصلة التي يمكن أن تدعم هذا التفتيش. ويتيح هذا السيناريو للأفرقة العاملة الثلاثة تنسيق جهودها وتركيزها وإيجاد فهم مشترك للتحديات والحلول المحتملة المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي. أما اختصاصات الأفرقة العاملة، التي توفر إطار عملها لمواصلة مناقشاتها التقنية وعملها، فموجودة في مجملها على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية وموقع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي. وسوف تتلقى البلدان الشريكة معلومات مستكملة من كل فريق عامل في بداية الجلسة العامة القادمة، ونحن ممتنون لليابان على موافقتها على استضافة ذلك الاجتماع في حزيران/يونيه.

وفي العام الماضي، شرعت الهيئة في خطتها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ من خلال التركيز على اثنين من الموضوعات الطويلة الأمد، هما: توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في الفريق العامل الأول، برئاسة كازاخستان، وتدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية في الفريق العامل الثاني، برئاسة المغرب. ونحن نشكر رئيسي الفريقين العاملين على قيادتيهما حتى الآن ونتطلع إلى العمل معهما مرة أخرى هذا العام.

وكما نعلم جميعا، فإن هذه المواضيع تحديدا ظلت على جدول أعمال الهيئة لعدة سنوات، وللأسف، ظل تحقيق النجاح في وضع توصيات بتوافق الآراء بشأن أي موضوع بعيد المنال. وفي العام الماضي، وضع رئيسا الفريقين العاملين نصوصا جادة، وإن لم تكن بتوافق الآراء، وهي قيد نظرنا حاليا. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، ففي حين أن أيا من هذه الوثائق بوضعها الحالي يعتبر مثاليا وأن كل منها يحتاج إلى المزيد من العمل، فإننا نرى أن كل منها يمثل أساسا معقولا لإجراء مزيد من المداولات.

وكما أشرنا في هذه الهيئة منذ نيسان/أبريل الماضي، تلتزم الولايات المتحدة بالاستخدام المستقر والمتواصل والسلمي للفضاء الخارجي وحمايته لدعم المصالح الحيوية لجميع الدول. وفي هذا الصدد، من دواعي سرور الولايات المتحدة أن شاركت في تقديم القرارات ٥٠/٦٨ و ٣٨/٦٩ و ٥٣/٧٠ مع روسيا والصين. فكل من القرارات يحيل إلى الهيئة التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠١٣ الذي أصدره بتوافق الآراء فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) للنظر فيها. واعتمدت الجمعية العامة القرارات الثلاثة بدون تصويت. وحيث إن الهيئة تحرز تقدما، فإننا نرى أنه ينبغي إنشاء فريق عامل لتناول إعداد توصيات لتعزيز تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وفي النهاية، فإن قدرتنا على إحراز تقدم في هذه الهيئة سترهن بمدى استعداد الوفود لإظهار المرونة والعمل على التوصل لحلول وسط. وبالنظر إلى خيبات الأمل السابقة التي شهدناها هنا، فإن التحديات الماثلة أمامنا لم تعد وهما. وعلينا

ببساطة أن نستمر في المحاولة وأن نبذل جهدا أكبر. فهذه الهيئة تمثل عنصرا هاما من عناصر آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، التابعة للأمم المتحدة، وتستحق بذل تلك الجهود. وتتعهد الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها لإيجاد طريقة عملية للمضي قدما في عمل هذه الهيئة.

السيد ساندوفال كوجولن (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال هيئة نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية الدومينيكية بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355). بيد أننا نود، بصفتنا الوطنية، أن نبدي بعض التعليقات المحددة ذات الصلة بعمل الهيئة.

إن هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، تتيح لنا الفرصة لمناقشة المسائل المحددة لنزع السلاح بهدف تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. ومع ذلك، فقد فشلت – منذ أكثر من ١٥ سنة – في الوفاء بولايتها، ولا يزال تحقيق توافق الآراء أمرا بعيد المنال. ونأمل أن توفر هذه الدورة زخما جديدا لهذه الهيئة الهامة وأن تسمح لنا بالخروج من المأزق السياسي الذي جعل اعتماد التوصيات أمرا مستحيلا.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة تفاؤلا ملحوظا وتجدد الاهتمام من جانب العديد من الدول للتحرك نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، على الرغم من الفشل الذي لحق بالمؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والشلل الذي أصاب آلية نزع السلاح. وتشجعنا دينامية المجتمع الدولي في تعزيز موقف يوضح أننا لن ننتظر مجموعة صغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحدد متى ستحقق نزع السلاح النووي وما إذا كانت ستفعل ذلك.

ونرحب بإدراج مبادرة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في المناقشة التي جرت في الأمم المتحدة، من خلال العديد من القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الموضوعية الأخيرة للجنة الأولى. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوسلو، ونايايريت، ومؤخرا في فيينا، كانت مفيدة في بدء هذه المناقشة وإرسائها ضمن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، ونحن فخورون بإقرار الدول الأعضاء في الجماعة بالتعهد الإنساني، الذي تم الإعلان عنه في نهاية المؤتمر الأخير. وهذا يبين أن منطقتنا لا تزال تتصدر الكفاح ضد الأسلحة النووية.

كما كانت منطقتنا أول منطقة مكتظة بالسكان تُعلَن منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويجب أن تظل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية صامدة، وأن تذكر بأن نزع السلاح النووي هو مسؤولية الجميع، وليس فقط مسؤولية العدد القليل من الدول الحائزة لتلك الأسلحة. ويجب أن نثبت أننا لن نتردد في التزامنا الثابت بنزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه، وأننا ملتزمون بملء الثغرة القانونية القائمة حاليا في حظر الأسلحة النووية، كما فعلنا مع جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونرحب بالدورة الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، المنشأ عملا بالقرار ٣٣/٧٠، التي عقدت مؤخرا في جنيف. ويسعى الفريق العامل إلى إيجاد حلول عملية لمساعدتنا في التغلب على المأزق الحالي. كما يبين أننا، بعيدا عن الإحباط، نرى فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير بمثابة حافزا جماعيا للأغلبية المتزايدة في الأصوات،

وحافزا يقل استعداده للرغبة في تكرار نفس الالتزامات على أمل أن نرى التقدم في هذه المرة.

ولا نرى أنها تدابير موازية أو محاولة لتقويض نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، كما يزعم البعض. ومن الجدير بالذكر أن الهدف من معاهدة عدم الانتشار – وهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي – هو القضاء التام على الأسلحة النووية وليس ضمان التوصل لتوافق الآراء أو الحفاظ على الوضع الراهن إلى ما لا نهاية.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الأساس في نظام عدم الانتشار العالمي وأساسا ضروريا لنزع السلاح النووي. ويجب أن نولي نفس القدر من الاهتمام لجميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما يجب أن نولي الاهتمام إلى حقيقة أنها جميعا ترتبط ارتباطا وثيقا وتعزز كل منها الأخرى. وبصفتنا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا ملتزمون بتعزيز عالميتها والامتثال التام لجميع أحكامها. ومن الواضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أوفت بالالتزام من جهتها. والأمر متروك الآن للدول الحائزة للأسلحة النووية لتحذو حذوها.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصر أساسي في نزع السلاح النووي. وغواتيمالا تعتز بأن تكون جزءاً من معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية، وقدمت مثالاً يحتذى ومصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ولذلك، يرحب وفدي بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، المعقود في نيويورك في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وبالنظر إلى الأخطار غير المقبولة التي يشكلها مجرد وجود تلك الأسلحة للبشرية، نرى أنه من الضروري أن يستمر وقف التجارب النووية ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بموضوع التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإننا نعتبر تلك التدابير أداة لا غنى عنها لتخفيف التوترات وتبديدها ومنع تصاعد النزاعات أو الأزمات بين الدول. وبالنظر إلى الوضع الحالي، فقد برهنت الشفافية وبناء الثقة على أنهما أداتان قيمتان في تعددية الأطراف، وأن المضي قدما في عملنا أمر أساسي لإيجاد السبل الكفيلة بمواصلة تحسين تلك التدابير.

إن معاهدة تجارة الأسلحة هي أول صك ملزم قانونا يرمي إلى الحد كثيراً من الخسائر البشرية جراء انتشار الأسلحة عالمياً، ومنع موردي الأسلحة من استغلال أضعف النقاط في السلسلة القانونية لتوريد الأسلحة والحيلولة دون تحويل تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتحدد المعاهدة مسؤوليات كل طرف في تلك السلسلة. وغواتيمالا وقعت تلك المعاهدة بعد وقت قصير من فتح باب التوقيع عليها، وصدق عليها الكونغرس لدينا في ٢٦ كانون الثاني/يناير. ونأمل أن يتم إيداع صك التصديق في وقت قريب.

ونحن نفخر بريادتنا المعترف بها في تلك القضية في منطقتنا. لقد بادرنا بتأييد تلك المعاهدة منذ البداية وعملنا جاهدين من أجل اعتمادها. ونهنئ المكسيك لاستضافتها للمؤتمر الأول للدول الأطراف ولكل أعمالها باعتبارها الأمانة المؤقتة للمعاهدة. وقد اتخذت في ذلك المؤتمر قرارات مهمة سيكون لها أثرها على تنفيذ المعاهدة في السنوات القادمة، وفي حين أننا نشعر بخيبة أمل إزاء بعضها، يشجعنا أننا، معاً، أرسينا للمعاهدة أسساً متينة، كالنظام الداخلي والتمويل، على سبيل المثال. ومع إدراكنا أنها ليست بالمعاهدة المثالية، إلا أنها تنطوي على إمكانية إحداث فارق حقيقي من حيث ضمان أن البلدان المصدرة والمستوردة وكذلك بلدان العبور

تعمل وفق نفس المعايير. كما أنها يمكن أن تكون أداة مهمة في المعركة للقضاء على أسواق الأسلحة غير المشروعة.

ويود وفدي أيضاً أن يؤكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وآليات الرصد المنبثقة عنه. ونلاحظ مع القلق أنه لم يحرز تقدم يذكر على الرغم من اعتمادنا للوثائق النهائية خلال المؤتمر الاستعراضي وكذلك في الاجتماع الخامس للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التوجه لجعل تحقيق التوافق في الآراء مقياساً للنجاح، عوضاً عن إحراز تقدم حقيقي، مما يتيح لتلك الأداة الهامة أن تتطور وتؤكد استمرار أهميتها، إذ أن ”توافق الآراء“ أصبح بمثابة حق نقض فعلي يستخدمه البعض لمنع برنامج العمل من التطور والتكيف مع واقع جديد وتحديات جديدة، مثل أوجه التآزر والتكامل بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة، أو مسألة الذخيرة.

نرحب بالاهتمام الخاص الذي يوليه التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمسألة التدفق غير المشروع للذخيرة، ونتفق تماماً مع توصيته بالنظر في نُهج جديدة لكبح تلك التوجهات. فقد يكون لها أثر فوري على شدة العنف المسلح، ويسلم التقرير، في واقع الأمر، بأن القيمة الحقيقية للأسلحة الصغيرة تتوقف على ”توفير الذخيرة لها على نحو متواصل“ (S/2015/289، الفقرة ١١). ونأمل في إحراز تقدم بشأن تلك المسائل في الاجتماع السادس للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، الذي سيعقد في نيويورك في غضون أشهر قليلة.

وغواتيمالا تدين بشدة استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي جهة وتحت كل الظروف، وهو ما يعد انتهاكاً للمبادئ المكرسة في القانون الإنساني الدولي. وتؤكد غواتيمالا مجدداً التزامها بالإسهام في التنفيذ الفعال لاتفاقية الذخائر العنقودية وتحيط علماً مع الارتياح بعقد المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية في دوبروفنيك.

وأخيراً، نأمل أن هذه الدورة من المداولات الممتدة لثلاث سنوات ستتناول البندين المدرجين في جدول أعمالها بشكل جوهري، باعتبارهما هدفين يعزز أحدهما الآخر.

السيدة غارثيا غيثا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونؤكد لكم دعم وفدي الكامل في ممارسة مهامكم كرئيس.

مافتئت المكسيك تلتزم بنزع السلاح النووي، وهو موضوع أول قرار للجمعية العامة، القرار ١ (د-١)، الذي اتخذته قبل ٧٠ عاما، والذي يظل عملاً غير منجز للمنظمة. وفي دورتها السبعين، اعتمدت الجمعية العامة أربعة قرارات شاركت المكسيك في وضعها وغيرت دينامية ونهج معالجة الأسلحة النووية. ويؤكد اثنان منها – القراران ٤٧/٧٠ و ٤٨/٧٠– على ضرورة حظر تلك الأسلحة والقضاء عليها بسبب العواقب الإنسانية التي قد تنجم عن تفجير عارض أو مقصود. والقرار الثالث ٥٠/٧٠، الذي وصمت به الجمعية العامة الأسلحة النووية، يعتبر تلك الأسلحة بطبيعتها أسلحة غير أخلاقية، أما القرار الرابع ٣٣/٧٠، فقد أنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية الذي عقد اجتماعه الأول بنجاح في جنيف كمحفل لمعالجة جوهرية لتدابير قانونية فعالة ترمي إلى إيجاد وصون عالم خال من الأسلحة النووية.

إن هذه الأغلبية والدعم القوي تأييداً لتلك القرارات أمر لا يمكن أن تغفله الأمم المتحدة، وهيئة نزع السلاح، على وجه الخصوص. ويوضح هذا الدعم الإلحاح الشديد للمجتمع الدولي في المطالبة بضرورة إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، ويعبر عن شعور الكثير من الأعضاء بالإحباط

فيما يتعلق بالشلل في مؤتمر نزع السلاح، الذي لم يتمكن من الوفاء بولايته لعقدين كاملين، وبالتالي حال دون تطوير القواعد التنظيمية للقانون الدولي. وتجد هيئة نزع السلاح نفسها في حالة الاحتضار ذاتها اليوم، بعد ١٧ سنة لم تصدر عنها أي توصيات موضوعية خلالها، بعد أن أصبحت منتدى لتكرار المواقف بهدف الحفاظ على توافق الآراء.

ومع ذلك، فإن الفشل الذريع للمؤتمر التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينطوي على عنصر إيجابي واحد: إذ يظهر الوحدة التي تجمع بين كل الأعضاء تقريباً على حظر الأسلحة النووية وإزالتها حتى لا تستخدم مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

في مجال الأسلحة التقليدية، تبدو الصورة مشجعة أكثر قليلاً. فمعاهدة تجارة الأسلحة تمثل معلماً تاريخياً في تعزيز الهيكل القانوني الدولي لمراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وتود المكسيك أن تعرب مرة أخرى عن امتنانها لما أبداه أصحاب المصلحة المعنيين كافة من ثقة والتزام، ما أفضى إلى نجاح مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في بلدي، وأتاح الفرصة لاتخاذ قرارات أساسية بشأن بناء الجوانب المؤسسية والإجرائية لنظام المعاهدة توطئة لاعتمادها. وستواصل المكسيك العمل بشكل فعال من أجل تحقيق عالمية المعاهدة وتنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي.

وترحب المكسيك بنجاح انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية في العام الماضي في دوبروفنيك. واعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل من دون تصويت في تلك المناسبة يوفر منبراً مثالياً للأنشطة التي ستنفذ خلال دورة الاستعراض القادمة من الاتفاقية، وذلك بهدف تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها بالكامل.

وقد دعت المكسيك إلى أنه ينبغي أن تعمل المحافل المتعددة الأطراف على تشجيع المداولات وعمليات صنع القرار لا عرقلتها. ونأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح خلال عملها في هذه الدورة من الوفاء بولايتها.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): إنني أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سفير بلدي وممثله الدائم.

السيد الرئيس، يشاطر وفد بلدي الآخرين تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٦. ونعرب عن تقديرنا لجهودكم الشخصية، سيدي الرئيس، ولرئيسي الفريقين العاملين، في الإعداد لهذه الدورة. ويحدونا الأمل في أن تذلل الدورة الأولى من دورة السنوات الثلاث الحالية بلوغ النتائج المرجوة وتساعد على تخطي العقبات التي جعلت من توصل عمل الهيئة إلى نتائج ملموسة أمرا بعيد المنال على مدى عدة سنوات مؤخرا. وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ونتشاطر ملاحظات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، القائل بأنه في حين أنه قد حدثت طائفة من التطورات مؤخرا فيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، فقد اتسم جدول أعمال نزع السلاح النووي بتزايد الاستقطاب المؤدي إلى الجمود الذي طال أمده وما ينجم عنه من شعور بالإحباط. ومع ذلك، فإن هناك فهما على نطاق واسع توافق على أن الوضع الراهن لميدان نزع السلاح النووي أبعد ما يكون عن الوضع المنشود، ما يؤدي إلى إنشاء محافل بديلة أو تكميلية، حتى وإن كانت عاجزة عن حشد التأييد السياسي على نطاق واسع. وفي حين أنه لا يمكن إنكار حقيقة وفعالية تلك المحافل تماما، إلا أننا نتفق مع الآخرين على أن هيئة نزع السلاح ما تزال الهيئة التداولية الوحيدة ذات العضوية العالمية والمعنية ببناء وتعزيز توافق الآراء بشأن المسائل الحاسمة في مجالات نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وتدفعنا التصريحات التطلعية المعلنة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في عام

٢٠١٣ إلى الاعتقاد بأن هناك إرادة سياسية كافية للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح النووي مع السعي بالتوازي إلى منع الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولكن ربما يكون العنصر المفقود في ذلك هو القيادة والشجاعة القادرتين على تحويل الإرادة السياسية إلى نتائج ملموسة مجسدة في اتخاذ الإجراءات. وسنرى ما إذا كانت الحالة الأمنية التي تزداد اضطرابا في جميع أنحاء العالم ستوفر دافعا كافيا لإعادة تنشيط آلية نزع السلاح برمتها، بما في ذلك هيئة نزع السلاح.

وتؤيد بنغلاديش فكرة السعي إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بما يلائمها من أولوية إن كان لنا أن نحقق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وما يزال وجود تلك الأسلحة وانتشار ترساناتها النووية يشكلان تهديدات خطيرة للبشرية جمعاء، ويقوضان خطة التنمية المستدامة العالمية الشاملة الطموحة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في العام الماضي (القرار ١/٧٠). وربما يخدم الخط الفاصل بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار غرض السياسة الواقعية التي ستواصل دق إسفين في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة كاملة شفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها.

وسيواصل أيضا الافتقار إلى خطة يؤازر بعضها بعضا بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عرقلة سعينا الحازم إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وعليه، ترى بنغلاديش أهمية العمل على وضع التدابير القانونية المناسبة بواسطة الأحكام والقواعد التي يتم التوصل إليها عبر مفاوضات نزع السلاح النووي التشاركية المتعددة الأطراف والشاملة للجميع. ونؤكد مجددا في الصدد ذاته، تأييدنا للشروع في مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية على النحو الذي توخته الجمعية العامة.

وتدرك بنغلاديش أيضا الأبعاد الإنسانية والأخلاقية المترتبة عن مسألة الأسلحة النووية. وينبغي أن تسترشد مداولات هيئة نزع السلاح على النحو الواجب أيضا بتزايد وعي المجتمع الدولي بالعواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وخارج إطار الهيئة، ستشجع بنغلاديش على المزيد من التفكير في الآثار المحتملة لاستخدام الترسانات النووية أو التهديد باستخدامها على قدسية أحكام القانون الإنساني الدولي وحرمتها.

وريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن من حق الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة الحصول على ضمانات ملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها. ولا تزال هذه الاعتبارات ذات أولوية بالنسبة لبنغلاديش في سياق مشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح ومفاوضات نزع السلاح النووي الشاملة المتعددة الأطراف.

ونسلّم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الضمانات الأمنية السلبية، فضلا عن الهدفين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار العالميين. ومن المؤسف أن تلك الرؤية الجريئة الواردة في هذا الصدد في برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أحيل إلى حد كبير إلى برنامج عمل عفا عليه الزمن، لا سيما في أنحاء معيّنة من العالم. وربما يكون العالم قد أضاع فرصة أخرى من جراء الفشل في تحويل الالتزامات السياسية المعلنة إزاء زيادة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر التجارب النووية إلى إجراءات ملموسة حقا.

وتؤمن بنغلاديش إيمانا راسخا بالامتثال بإجراءات الأمن والأمان والضمانات الأساسية الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك لأغراض التنمية السريعة

في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وسنواصل بصفتنا الوطنية تعزيز تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الشركاء الدوليين المعنيين في بناء قدرتنا على هذا الامتثال.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فما تزال بنغلاديش تتابع عن كثب وتشارك في الأعمال المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة. وما تزال القيادة السياسية في بلدنا تواصل العمل على نحو إيجابي نحو احتمال التصديق على المعاهدة عقب توقيعنا عليها في عام ٢٠١٣. ونواصل النظر الآن في الوسائل الممكنة لتعزيز قدرتنا على الامتثال لأحكام المعاهدة، بما في ذلك في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل بنغلاديش المشاركة في تدابير الشفافية وبناء الثقة القائمة، بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ونعرب عن تقديرنا لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بمنع النقل غير المشروع للأسلحة واحتمال اقتران مثل هذا النقل بالإرهاب والتطرف العنيف. وما زال يساورنا القلق إزاء الاستخدام المتزايد، في جملة أمور، للأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تستهدف المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونشدد على ضرورة زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بما في ذلك فيما بين البلدان المساهمة بقوات لأجل بناء قدرات وكالاتها أو وحداتها المعنية بمكافحة تلك التهديدات.

وعلى الرغم من المأزق الحالي في هيئة نزع السلاح، فما زلنا نأمل كثيرا في إمكاناتها ونتطلع إلى استمرار دورها الهام عبر تعزيز وتوسيع نطاق النتائج الموضوعية التي تتوصل إليها. ونأمل أيضا أن تساعد الديناميات الإيجابية التي شهدناها في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في الأسبوع الماضي على تحقيق الزخم في عمل الهيئة لكي يتسنى لدورة السنوات الثلاث هذه إحداث طفرة جديدة في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح. وستواصل بنغلاديش التزامها الثابت بذلك الهدف.

السيد مانونغي (تنزانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وجميع أعضاء المكتب على انتخابهم المستحق.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي (انظر A/CN.10/PV.355).

بالاضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نعتقد أن الهيئة تجتمع في وقت لا يزال يتسم بعدد من التحديات العالمية التي تتطلب اهتمامها، بل القيام بعمل حيالها. وفي هذا السياق، دعت الجمعية العامة إلى إجراء مناقشة تتمحور حول النتائج في عمل الهيئة. هذه النتيجة أمر أساسي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية لا يزالان يبعثان على القلق العميق بالنسبة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن المخاطر النووية، بما في ذلك الحوادث النووية أو الحسابات الاستراتيجية الخاطئة، تشكل تهديدا دائما ليس للدول فحسب بل أيضا للبشرية.

وما زلنا نرفض المنطق الخاطئ القائل بأن الأسلحة النووية ضمان للسلام. ونحن من جانبنا، لم نشعر قط بالسلم بسبب الترسانات النووية التي يملكها أصدقاؤنا أو حلفاؤهم. وفي ظل بيئة عالمية غير مستقرة تسعى فيها بعض الجهات من غير الدول بشكل متزايد إلى إزالة حكومات، لا يوجد ما يضمن

بأن هذه الجهات الفاعلة الشريرة لن تلجأ إلى أي وسيلة يمكن أن تطالها أيديها.

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية لا يمكنها التهرب منها إذا ما أرادت الحفاظ على شرعيتها وأهميتها. لقد دعت الجمعية العامة هيئة نزع السلاح إلى دراسة مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها، وتعزيز تنفيذ القرارات التي تتخذها. ولا بد من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرارات أو إجراءات. وتقع المهمة الأساسية في هذا الصدد على عاتق اللجنة. لذلك نود أن نؤكد من جديد إيماننا بأهمية ومركزية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

نحيط علما مع القلق بعدم تقديم هيئة نزع السلاح أية توصيات موضوعية للجمعية العامة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. إن عجز وتقاعس اللجنة في اقتراح توصيات موثوقة إلى الجمعية العامة يظهر حسا عميقا بعدم الثقة في تعزيز أهدافنا وتطلعاتنا الجماعية. ومن المؤسف أن عدم التقدم هذا يقوض التزامنا المزعوم بنزع السلاح، ويقف في طريق أي تقدم حقيقي.

وفي الوقت نفسه، لا نزال ندرك خطر الأسلحة النووية الذي لا يراوح مكانه والتأكيد على أهمية تحقيق نزع السلاح الكامل الذي لا رجعة فيه. ونرى أن أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية وبيئية كارثية. ونحض أيضا على التقيد التام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتأكيد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم، كخطوة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وريثما يتم القضاء على تلك الأسلحة، نحض جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على توفير ضمانات أمنية غير مشروطة وملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في جميع الظروف، بما في ذلك في سياق صكوك المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

أما في مجال الحد من خطر الانتشار النووي، فنلاحظ ما يلي. أولا، يجب حماية المرافق النووية ضمن أعلى درجة من الضمانات المنهجية التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثانيا، يوجد حق في استخدام التكنولوجيا النووية السلمية، إذ لا بد من الحفاظ على إمكاناتها الهائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ندرك التهديد الوجودي الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل لسلم وأمن أمتنا، ولقارتنا ومجتمعنا العالمي، ولا سيما إذا ما وقعت تلك الأسلحة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. لذلك، نحض الدول على اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي نوع من الأسلحة.

في الختام، نؤكد مجددا أيضا قلقنا إزاء التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. إن القواعد التنظيمية للأسلحة التقليدية أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب الصراعات وتشريد السكان وزيادة الفقر في مناطق الصراع. في ذلك الصدد، وقعت تنزانيا على معاهدة تجارة الأسلحة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتؤيد بشدة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعلى نفس المنوال، نتمنى أن تتضمن بنود جدول الأعمال المقترحة للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين إدراج البندين التاليين: أولا، عمليات متزامنة مشتركة بين الدول الأعضاء المساهمة في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وثانيا، تعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهاني وفدي على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. نود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الدائم للسنغال، السيد فودي سيك، على عمله رئيسا للدورة الأخيرة التي أرست الأساس للدورة الحالية للهيئة. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون – سو، وبإحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.355)، وأشكر أعضاء فريقه على عملهم وتفانيهم.

يؤيد وفد الأرجنتين تأييدا تاما البيان الذي سيُدلي به ممثل الجمهورية الدومينيكية غدا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ورغم ما سبق، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يبدي بإيجاز بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية لإضافتها إلى هذه المداولات.

في الوقت الذي أحرزنا فيه تقدما في تحديد أهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نغفل العمل الذي ينتظرنا في ما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. إن هيئة نزع السلاح لم تخرج بعد من الأزمة التي تؤثر بآلية نزع السلاح. ومع ذلك، فإن الطابع التداولي لعمل الهيئة يجعل منها منتدى يمكننا فيه، على أساس الحوار، التغلب على المأزق الحالي الذي ما برح قائما لأكثر من عقد من الزمن. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد قيمة الحوار في إطار الهيئة، بالإضافة إلى التقدم الذي يمكننا تحقيقه في هذه السنة الثانية من دورة النظر في بنود جدول الأعمال. وبالنظر إلى أهمية هذين الموضوعين اللذين تنظر فيهما للجنة حاليا، الحوار فإن الصريح في هذا المنتدى التداولي سيمكننا من المضي قدما في نزع السلاح النووي وبناء الثقة في ما يتعلق بأهداف الشفافية والتعاون والسلام التي تحفزنا جميعا من دون تمييز.

بالنسبة للأرجنتين، فإن هيئة نزع السلاح تمثل منتدى هاما يجدر الحفاظ عليه والمضي به قدما إلى أقصى حد ممكن.

وبناء على ذلك، ندعو جميع الوفود إلى توحيد جهودها واعتماد نهج عملي بغية ضمان أن تؤتي هذه الدورة للهيئة أوكلها. وتحقيقا لهذه الغاية، بوسعكم يا سيادة الرئيس التعويل على تعاون وفدي الكامل معكم.

السيد مينيل (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لهذا العام. ونتقدم بالتهنئة أيضا لرؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم. يتوق وفدي إلى العمل معهم لجعل هذه الدورة ناجحة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما على التوالي الممثل الدائم لأوغندا وممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز، (انظر A/CN.10/PV.355) أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بصفتي الوطنية بشأن بندي جدول الأعمال المعروضين علينا، إذ أن وفدي يتطلع إلى مناقشتهما بالتفصيل خلال المناقشات المواضيعية.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتعددية الأطراف باعتبارها أفضل وسيلة للتعامل مع القضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ترى جنوب أفريقيا بعد النظر المتروي، بأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة توفر منتدى شاملا للمداولات بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. لقد قدمت هيئة نزع السلاح في الماضي مساهمات قيمة في عملنا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، وندعو جميع الوفود إلى إبداء المرونة

اللازمة لتمكين هذه الهيئة من الاضطلاع بمسؤولياتها. في الواقع لم تحرز هيئة نزع السلاح أي تقدم منذ عام ١٩٩٩ حيث أصبح ذلك يبعث على مزيد القلق لدينا. ويأمل وفدي في أن ترتكز المناقشات والمداولات التي ستجري خلال الأسبوعين القادمين على إرادة سياسية حقيقية وحسن النية وأن نتمكن من إحراز التقدم.

في المناقشة العامة للدورة السبعين للجمعية العامة المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تكلم الرئيس زوما على النحو التالي إزاء فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية:

> ”إن عدم توصل الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ إلى اتفاق – وهو العام الذي يصادف السنة الـ ٧٠ منذ تفجير القنابل الذرية في اليابان للمرة الأولى – نكسة كبيرة في التزامنا بتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية“ (A/70/PV.14، صفحة ١١).

إن هذه الانتكاسة الكبيرة ما من شأنها إلا توسع فجوة عدم التقدم في تنفيذ الالتزامات والتعهدات النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا الدعوة التي وجهتها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل القضاء على ترساناتها النووية، والدخول في المفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي، وذلك امتثالا لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك من خلال تنفيذ مختلف التعهدات الواردة في الوثائق الختامية للسنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

على الرغم من هذا الواقع المؤلم، ترحب جنوب أفريقيا بالمناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي أنشئ عملا بالقرار ٣٣/٧٠، وقد التئم الفريق في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٦. ويتطلع وفدي إلى المشاركة بنشاط في الدورات المقبلة للفريق العامل، كون ذلك يمثل فرصة أخرى للدول الأعضاء كافة للإدلاء بدلوهم بشأن هذا الموضوع الهام. ويود وفدي أن يشجع الدول الأعضاء الأخرى أيضا على المشاركة بهمة في هذه العملية. ولم يعد بوسعنا أن نشعر بالرضا إزاء عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فلا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ الجاري لبرنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، بوصفه من بين الأدوات القليلة المتاحة لنا للتأكد من أنه يجري الاتجار بالأسلحة التقليدية بطريقة تتسم بالشفافية وعدم ازدهار الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، يحض وفد بلادي جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم تقارير عن عمليات نقل الأسلحة على القيام بذلك بما أمكن من السرعة.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة والدور الذي يمكن أن تؤديه في تعزيز أهمية الشفافية في تجارة الأسلحة التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، يسر وفدي أن ينوه بالتقدم الذي يجري إحرازه لضمان التشغيل الكامل لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، كما يتجلى ذلك في التقرير النهائي للاجتماع الاستثنائي للدول الأطراف في المعاهدة الذي انعقد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٦.

في الختام، يتطلع وفدي إلى المناقشات المواضيعية ويعلن عن استعداده للمشاركة بهمة في المناقشات والعمل مع جميع الوفود من أجل تحقيق توافق في الآراء خلال هذه الدورة.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد أوكرانيا أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونتطلع إلى التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك إلى التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

ما انفكت أوكرانيا تؤيد النهج المتعدد الأطراف نحو نزع السلاح والأمن الدولي. بينما نقر بالصعوبات في تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة وتنفيذ مبادرات جديدة، وكذلك نقر بالجمود في مفاوضات نزع السلاح، نؤكد مجددا التزامنا الكامل بصون وتعزيز آلية نزع السلاح الحالية والتعاون الدولي من أجل النهوض بالنظام الدولي الراهن لنزع السلاح وعدم الانتشار.

نتفق مع الرأي القائل بأن استعمال الأسلحة النووية يشكل أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية اليوم. وترى أوكرانيا أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد ويلات الحرب النووية، وتؤيد الدعوة إلى العمل فورا على اعتماد اتفاق دولي شامل لحظر الأسلحة النووية. إن بلدي في سعيه إلى تحقيق هذا الهدف، اتخذ نهجا استباقيا ووضع نمطا يجري اتباعه حاليا بالتخلي عن قدرتها النووية وانضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك باتخاذه خطوات ملموسة في آذار/مارس ٢٠١٢ للقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية من خلال إزالة جميع المخزونات الموجودة على ترابه الوطني.

وفي الوقت نفسه، وبعد قرار أوكرانيا بالتخلي عن الأسلحة النووية، احتل الاتحاد الروسي جزءا من أراضينا على أساس ذريعة مصطنعة لا أساس لها من الصحة تتمثل في حماية السكان الناطقين بالروسية. وغني عن القول إن ذلك حدث في انتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وعدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضمن سلامة أراضي أوكرانيا، وحرمة حدودها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

تشعر أوكرانيا بالقلق جراء الإسراع في عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومنطقة دونباس، مما يزيد من تقويض الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي. وعلاوة على ذلك، تشعر أوكرانيا بقلق عميق إزاء الخطوات التي اتخذتها روسيا نحو نشر الأسلحة النووية في إقليم القرم المحتل حاليا. ويعمل المحتل الروسي على العودة الكاملة إلى مرافق التخزين النووي للحقبة السوفياتية، وقام بالفعل بنشر وسائل إيصال الأسلحة النووية من قبيل السفن الحربية والطائرات المقاتلة. وبغية تيسير هذا النشاط، فقد تلجأ روسيا حتى إلى تركيب مرافق تخصيب اليورانيوم، وتنظيم انتاج المواد ذات الاستخدام المزدوج، وتطبيق التكنولوجيات المرتبطة بالأسلحة النووية في شبه الجزيرة.

ومن شأن تنفيذ هذه الخطط أن ينتهك مباشرة مركز أوكرانيا بصفتها غير حايزة للأسلحة النووية، ويؤدي إلى المزيد من تقويض الأنظمة الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

إنَّ احتلال جمهورية القرم المتمتِّعة بالحكم الذاتي والعدوان الروسي المستمر في شرقي أوكرانيا جعلا ذلك البلد غير قادر على القيام بالصورة الواجبة بمراقبة نظامه الوطني لتنظيم مواقعه النووية والمواد الموجودة هناك. وفي هذه الظروف، لا يمكننا أن نمنع الاتجار غير المشروع والاستخدام الخبيث لتلك المواد من

قِبَل الإرهابيين. ونتيجةً للعدوان الروسي، لا يمكن لأوكرانيا أن تستأنف الرقابة على أكثر من ٤٠٠ كيلومتر من حدودها. وهذه الأجزاء من الحدود يمكن أن يستخدمها المهربون لكي ينقلوا بشكل غير قانوني مصادر الإشعاع من روسيا إلى أوكرانيا ثم إلى أوروبا. والتقارير الأخيرة من وكالات إنفاذ القوانين الأوكرانية تُثبِت أنَّ هذا سيناريو حقيقي.

وأوكرانيا بصفتها دولة غير نووية، حتى في ظل العدوان الروسي عليها، بقيت شريكاً موثوقاً، وهي تواصل الوفاء بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما انفكّت تعتبر تلك المعاهدة ركناً أساسياً من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وتقدم الدعم الشامل لضمان تنفيذها الفعال، والمزيد من تعزيزها وعوْلمتها. ونحن بالتزامن ماضون في ذلك، انطلاقاً من مفهوم أنَّ السبيل الوحيد لحماية العالم من الانتشار النووي هو جعْل أوكرانيا مثالاً، في سياق تخلِّيها الناجح عن الأسلحة النووية. وخلافاً لذلك، سيصبح إقناع أيِّ بلد آخر بالامتناع عن تطوير برنامج نووي وطني أكثر صعوبة.

وبما أنَّ بنود مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد تمَّ تجاهلها بشكل كامل من قِبَل الاتحاد الروسي، الذي وقَّعها، فإننا نواصل دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إعداد وإبرام صكٍّ متعدد الأطراف وملزم قانوناً بصورة عاجلة، بغية توفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وإذ تؤكد أوكرانيا أهمية تنفيذ القرارات التي اتُّخِذت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فإنها تود أيضاً أن تدعم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وإننا نعتبر عقد مؤتمر معني بتلك المسألة مَهمة ذات أولوية، ومن شأن التنفيذ الناجح له أن يعزز الأمن الإقليمي والدولي ونظام عدم الانتشار النووي.

وفي هذا السياق، نشجِّع أيضاً عولمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي سيشكل بدء نفاذها شوطاً ملموساً نحو بلوغ الهدف النبيل المتمثل في عالَم خالٍ من الأسلحة النووية آمن وهادئ. ومن الأهمية القصوى احترام نزاهة المعايير التي حددتها المعاهدة. ومع أنني لا أستخفُّ بأهمية الوقف الاختياري الطوعي الجاري على تجارب السلاح النووي، وهي ذات قيمة عالية، فإنها ليست بديلاً عن حظر عالمي مُلزِم. وفي هذا الشأن، ندعو الدول الأعضاء المعنية إلى التصديق العاجل على المعاهدة.

إنَّ أوكرانيا تواصل دعم تطوير نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لَمَّا تُبرم وتنفِّذ بدقة بعد اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية، فضلاً عن البروتوكولات الإضافية، إلى أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، نُدين استيلاء روسيا على المرافق النووية لأوكرانيا في القرم، لأنَّ أعمالاً عنيفة من هذا النوع تُعيق تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية بشأن شبه جزيرة القرم.

وإننا نواصل أيضاً تأكيد أنَّ التفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها سيكونان أساسيين لكبح الانتشار النووي والمضيِّ قدماً بهدف نزع السلاح النووي. وتدعو أوكرانيا بقوة إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، والبدء الفوري بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إنَّ معالجة القوة التدميرية الهائلة للأسلحة التقليدية تبقى ذات أهمية قصوى لدى المجتمع الدولي، وبخاصة في سياق الأمن الإقليمي. والعدوان العسكري الأجنبي على أوكرانيا،

مع استخدام القوى العسكرية النظامية المسلَّحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية، سبَّب ضرراً كبيراً للنظام القائم لتحديد الأسلحة وتقليص القوى التقليدية. وقد أصبحت فكرة نزع السلاح التقليدي موضع تشكيك أيضاً.

وأود أيضاً تذكير الهيئة بعمليات النقل غير القانونية للأسلحة التقليدية من الاتحاد الروسي إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وإقليم دونباس في أوكرانيا. وعلى الرغم من مطالبة المجتمع الدولي بوقف هذا العدوان، يواصل الاتحاد الروسي إرسال كميات ضخمة من الأسلحة إلى أراضي أوكرانيا، غير مقتصرٍ بذلك على زعزعة الأمن والاستقرار دون الإقليمي عمداً، بل في أوروبا كلها أيضاً. وهذه الحالة لا تُطاق.

وتبقى أوكرانيا نصيراً متفانياً للجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى الإقليمي، لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، نتوقع للنتيجة الموضوعية لاجتماع الدول السادس الذي يعقد مرة كل سنتين، والمقرر عقده في مدينة نيويورك من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه، النظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ختاماً، نود أن نتمنى للرئيس كل النجاح في عمله المستقبلي، ونؤكد دعمنا الكامل لتلك الغاية.

السيد ناغاو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولِّيكم رئاسة هيئة نزع السلاح، وأهنئ أعضاء مكتب الهيئة على انتخابهم. وإنني أؤكد لكم وللمكتب دعم وتعاون وفد بلدي الكاملَين.

لقد اشتُهِرت هيئة نزع السلاح بصفتها الهيئة التداولية الرائدة التابعة للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. لكنها بقيت في مأزق لنحو ١٦ عاماً حتى الآن. ومع أنَّ اليابان ستواصل المشاركة فيها بنشاط، فإنه ينبغي لنا جميعاً هنا أن ندرك أنَّ فقدان النتيجة الموضوعية في هذه الهيئة قد جعل سبب وجودها موضع تشكيك جدي، وينبغي أن نتعاون لإيجاد سبيل لتنشيط عملها.

وبالنظر وراءنا إلى حالة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مؤخراً، فإنَّ اليابان تشعر بالقلق نتيجة المناقشات بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية والتدابير الفعالة على نزع السلاح النووي، إذ يبدو أن الصدع قد اتسع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وقد ذكرت اليابان دائماً أنَّه لتعزيز نزع السلاح النووي، فإنَّ التدابير العملية والمحددة المستندة إلى التعاون بين تلك الدول ضرورية. وتعلق اليابان أهمية على التدابير التالية، من جملة أمور، بصفتها تدابير عملية ومحددة: أولاً، الشفافية المعززة للقوى النووية؛ ثانياً، التقليصات الأعمق في جميع أنواع الأسلحة النووية من قِبَل جميع الدول الحائزة لها، وتعددية أطراف المفاوضات للحدِّ من الأسلحة النووية في نهاية المطاف؛ ثالثاً، بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ رابعاً، البدء والاختتام المبكَّران للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى؛ وخامساً، تعزيز الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وفي ما يتعلق بالمعاهدة، فإنَّ اليابان، إلى جانب كازاخستان، كانت منسِّقاً لتيسير بدء نفاذها منذ أيلول/سبتمبر الماضي. وهي ستواصل الدعوة بقوة إلى التصديق المبكر عليها من قِبَل جميع الدول المذكورة في المرفق ٢، والعمل لتيسير بدء نفاذها. ويجب الحفاظ على جميع عمليات

الوقف الاختياري المتعلق بالتجارب النووية، بانتظار بدء نفاذ المعاهدة.

وإننا نعتقد أنه يجب تعزيز نزع السلاح النووي بالاستناد إلى مفهومَين اثنين: فهم واضح للأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية، وتقييم موضوعي لواقع الحالة الأمنية. واليابان تفهم فهماً كاملاً ومباشراً العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، أكثر من أي بلد آخر. وقد دأبت في هذا الصدد على العمل بكدٍّ فترة طويلة جداً، لتنشر عبْر الحدود والأجيال وعي واقع الدمار الذي جرى في هيروشيما وناغازاكي، وتعمِّق هذا الفهم.

إن الوعي بالآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية أمر ترتكز عليه أساسا جميع جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

أما فيما يتعلق بالأمن، فعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التجربة النووية الرابعة في كانون الثاني/يناير وأطلقت القذائف التسيارية في شباط/فبراير وآذار/مارس. وهذه السلسلة من الاستفزازات التي حدثت في فترة قصيرة من الزمن تقوض بشكل خطير السلم والأمن في شمال شرق آسيا وفي العالم بأسره. إنها تشكل انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك للمحادثات السداسية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.. وعلاوة على ذلك، تمثل تحديا خطيرا لنزع السلاح الدولي ونظام عدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، تود اليابان تقديم احتجاج شديد ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدين بقوة التجارب النووية وإطلاق القذائف. وتكرر اليابان مطالبتها القوية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعمل فورا على التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة والالتزامات الأخرى، ولا سيما القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اتُخذ مؤخرا. ولا بد من أن تؤخذ في الحسبان دائما هذه البيئة الأمنية الشديدة في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

من الحتمي الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه بوصفه أساسا لتعزيز العملية الملموسة لتدابير نزع السلاح النووي استنادا إلى التفاهمات المذكورة آنفا، وبغية تحقيق ذلك، من الأهمية بمكان التوصل إلى نتيجة مجدية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.. ستغتنم اليابان كل فرصة لتكريس قصارى جهودها لتحقيق تلك الغاية في سياق عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ التي ستبدأ في العام المقبل.

وتتولى اليابان هذا العام رئاسة مجموعة السبعة (G-7) وستستضيف اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبعة في هيروشيما في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل واجتماع القمة في آيس – شيما في أيار/مايو وستغتنم اليابان هذه الفرصة إلى أقصى حد، وستعمل على إحراز تقدم في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

إن معالجة الأضرار الكبيرة التي تسببها الأسلحة التقليدية الهائلة لا تزال ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي. إنه مجال نحتاج فيه إلى قيادة الأمم المتحدة. وما فتئت اليابان تدعم الدور الكبير الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الميدان. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى تحديين كبيرين سيتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواجهتهما في الأشهر المقبلة. ترى اليابان أن من المهم جدا ضمان التنفيذ الفعّال لمعاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في المعاهدة. وبوصف اليابان من المتبنين الأصليين لقرار الجمعية العامة ٨٩/٦١ الذي فعّل عملية معاهدة تجارة الأسلحة، فإنها ستواصل العمل بهمة

مع الدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني لتحقيق التنفيذ الفعال للمعاهدة.

ثانياً، سيكون الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فرصة هامة للنهوض بجهود الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة المستمرة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشيد اليابان بالسفير راتراي، الرئيس المعين للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين على الطريقة الشفافة والفعّالة التي يدير بها الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقرر عقده في حزيران/يونيه. وستواصل اليابان العمل بنشاط من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة في الاجتماع السادس. أخيرا وليس آخرا، ولكي يحدث ذلك أثرا إيجابيا على آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فقد حان الوقت الآن للنظر في كيفية تنشيط هيئة نزع السلاح ليتسنى لها إعداد مبادئ توجيهية وتوصيات مفيدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وفقاً لولايتها الأصلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اليابان تقديم كل الدعم الممكن إلى الرئيس وتساهم في إجراء مداولات مثمرة في هذه الهيئة الهامة.

السيدة سيهايك – سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الهيئة، وأن أؤكد لكم دعم وفدي لكم في الاضطلاع بواجباتكم.

لقد تجلت أهمية هيئة نزع السلاح في سياق آلية نزع السلاح الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ (القرار دإ – ٢/١٠) حيث نص ذلك القرار على أن وظيفة الهيئة، في جملة أمور، ستتمثل في دراسة مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم التوصيات بشأنها والنظر في عناصر برنامج شامل لنزع السلاح. ومن الواضح أنه يتعين على هيئة نزع السلاح، من أجل الوفاء بولايتها، النظر إلى المسائل بطريقة شاملة وفي نصابها.

تؤيد إسرائيل رؤية لشرق أوسط خالٍ من الحرب، والأعمال القتالية، وأسلحة الدمار الشمال ووسائل إيصالها. إنها رؤية ينبغي أن يطمح إليها جميع سكان المنطقة، استنادا إلى الأمل في السلام والاعتراف المتبادل، والمصالحة، ووقف جميع أعمال الإرهاب والعدوان والقتال. وفي الوقت نفسه، تعتقد إسرائيل أن عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يمكن فصلها عن السياق التي توجد فيه. ويجب أن تكون مبنية على تدابير بناء الثقة الدائمة والمستدامة ويجب أن تصاغ بطريقة تعالج الظروف، والتحديات والتهديدات ذات الصلة السائدة في المنطقة. وهذه العمليات لا يمكن فصلها عن المشاكل البيئية المحيطة بها.

منذ مداولاتنا الأخيرة، ما برح الشرق الأوسط يعج في حالة من عدم الاستقرار والتطرف. إن تآكل سيادة الدولة لم يكن قط على هذا النحو من الوضوح التام. إذ أن الأقاليم التي كانت في الماضي تحت سيطرة النُظم المركزية أصبحت الآن محل تنازع أو تسيطر عليها الجماعات الإرهابية حيث تم التنازل عن هذه الأقاليم أو التخلي عنها. للأسف لا تزال الأسلحة الكيميائية تستعمل اليوم في الشرق الأوسط. بينما نسلم بأنه قد تمت إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها لدى النظام السوري وكان ذلك فعلا إنجازا هاما، نشعر بالقلق جراء تآكل الحظر المطلق ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وتطور قاعدة أكثر تساهلا على حدودنا، أنه تطور يشمل استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ليس فقط قبل الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بل أيضا بعد التعهد بذلك الالتزام. ويساورنا القلق أيضا إزاء الإبقاء على

القدرات المتبقية وتوسيع نطاق استخدام الأسلحة الكيميائية ليشمل جهات فاعلة أخرى من غير الدول والمناطق.

لا تزال إيران تشكل خطرا كبيرا على أمن منطقة الشرق الأوسط وخارجها. وتبين تجارب القذائف التسيارية الأخيرة أن التهديد الذي تشكله إيران لم يتضاءل، بل على العكس تماما، ويدل ذلك على موقفها إزاء الوفاء بالتزاماتها الدولية. إن اتفاق إيران مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة ٥ +١) يوفر، في جملة أمور، تخفيفا مستمرا للعبء الاقتصادي، مما يمكن النظام الإيراني من الاستمرار في زيادة دعمه للمنظمات الإرهابية من خلال تزويدها بالمزيد من الأسلحة المتقدمة. وحتى بعد إبرام الاتفاق بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا، أعلن المرشد الأعلى في إيران بأنه لا يزال ملتزما بالسعي إلى تدمير إسرائيل وتوعد بألا ترى إسرائيل أي لحظة صفاء حتى يتم تدميرها. إن أنشطة إيران السرية في المجال النووي في الماضي واستمرارها في أعمال الإخفاء والازدواجية، بالاقتران مع سياسة العدوان والأعمال القتالية، تثير تساؤلات أساسية عما إذا كانت الجهات الفاعلة الإقليمية تفهم تماما واجب الامتثال للالتزامات القانونية الدولية.

في ظل هذه الخلفية المقلقة، من الواضح أنه لا يمكن فصل أي عملية لنزع السلاح أو عملية لتحديد للأسلحة عن الواقع. تعتقد إسرائيل أن جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلم أمر يقتضي من جميع دول المنطقة المشاركة في عملية حوار مباشر ودائم لمعالجة طائفة الواسعة من التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة بصورة انفرادية وجماعية.

ولا يمكن أن يبدأ حوار كهذا يستند إلى مبدأ التوافق في الآراء ويحظى بالقبول على نطاق واسع إلا من داخل المنطقة، ويجب أن يتصدى بطريقة شاملة لجميع التهديدات المفهومة لدى جميع الأطراف الإقليمية بهدف تعزيز أمنها وتحسينه. ويوفر التواصل المباشر المقترن بتوافر الثقة وبنائها الأساس اللازم لإيجاد نموذج جديد للأمن في منطقة تتسم بالحروب والنزاعات وتجزؤ الأراضي الوطنية والمعاناة الإنسانية.

وبالتالي، شاركت إسرائيل على المستوى الرفيع والرسمي في جميع الاجتماعات الخمسة المتعددة الأطراف التي عُقدت في سويسرا لمناقشة الترتيبات والظروف اللازمة لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وهو ما يدل على الأهمية التي توليها إسرائيل إلى ضرورة إنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وبالرغم من موقف إسرائيل الإيجابي إزاء المشاركة المستمرة واستجابة الجمهور الإسرائيلي إلى الدعوة إلى المشاركة، فقد تأجل عقد الجولة السادسة من المشاورات عدة مرات و لم تعقد بعد بسبب انسحاب الدول العربية وغيرها، ما أدى إلى تعطيل تلك العملية.

وفي عام ١٩٩٩ أصدرت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا (A/54/42) عدّد الكثير من العناصر الهامة التي من شأنها أن تسهم في وضع الأساس اللازم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويوضح التقرير أنه ينبغي أن يكون هيكل أمني معقد وحساس كهذا نتاج الظروف المحددة للمنطقة المعنية، وأن تضعه حصرا دول المنطقة المعنية نفسها، وأن تسعى إلى تحقيقه جميع تلك الدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستند منطقة كهذه إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحريّة بين دول المنطقة المعنية.

وترى إسرائيل أن التهديد الناجم عن انتشار الأسلحة التقليدية جدي وخطير، وهي مدركة لأثرها الجماعي المحتمل. وما برحت إسرائيل تواصل العمل بنشاط على أساس فردي وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين لأجل مكافحة هذا الخطر بواسطة تنفيذ قرارات هيئة نزع السلاح والقواعد والمعايير الدولية، علاوة على الأدوات والآليات الوطنية. ويعدُّ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى جانب الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقُّبها في الوقت المناسب وبطريقة يعوَّل عليها أداة هامة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها.

وترحب إسرائيل بالاجتماع الناجح الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن الصك الدولي للتعقب، وتتطلع إلى اجتماع الدول السادس الذي يعقد كل سنتين بشأن برنامج العمل، المقرر عقده هذا العام، نظرا لأهمية هذه المداولات وتبادل الآراء فيها بالنسبة للعملية برمتها. ويقتضي التحدي المتمثل في النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها أن نوليهما اهتماما أكبر وأن نكرس لهما مزيدا من الجهود أكثر من ذي قبل.

وترحب إسرائيل ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتؤيد إسرائيل – بصفتها دولة موقِّعة على الاتفاقية – أهداف المعاهدة وأغراضها، وتشيد بالتطورات الملحوظة التي حدثت في الساحة الدولية من جراء التوصل إلى هذا الاتفاق الهام، وتتطلع إلى المؤتمر الثاني للدول الأطراف فيها، المقرر عقده في آب/أغسطس القادم. ونتطلع علاوة على ذلك، إلى المشاركة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونولي اهتماما خاصا للتناول المتعمق في إطار المؤتمر الاستعراضي المتوقع عقده لمسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ونظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وما تزال إسرائيل ترى أن الحوار المباشر بهدف التصدي لطائفة واسعة من التحديات الأمنية بين الأطراف الإقليمية أمر أساسي لإجراء أي مناقشة توافقية مجدية بشأن هذه المسألة. وستواصل إسرائيل من جانبها السعي إلى عقد مناقشة إقليمية مجدية كهذه ومن شأنها أن تؤدي إلى تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط.

السيد ثامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يود وفد السلفادور أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح في هذه الدورة الموضوعية. ونعرب عن تهانينا أيضا لأعضاء المكتب. ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به وفد الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع إضافة بعض الاعتبارات والآراء الخاصة ببلدي.

ما تزال السلفادور على التزامها ودعمها الثابتين للمبادرات الرامية إلى تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي وثقافة السلام على الصعيد العالمي. ونرى أنها أدوات أساسية لتحقيق مجتمع عالمي خال من خطر الأسلحة التي تهدد وسائل معيشة جميع الشعوب. وعليه، نرى أن اجتماعات اللجنة الأولى تتيح فرصة لمواصلة السعي إلى تحقيق ذلك الهدف وبلوغ عالم خال من تهديدات التسلح.

وتؤيد جمهورية السلفادور الإجراءات الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، إلى جانب الجهود الرامية إلى تجديد التزام المجتمع الدولي بالمضي قدما نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل بصورة قطعية عبر المفاوضات المتعددة الأطراف ووفقا لمبادئ التحقق واللارجعة والشفافية، لأنه بالنسبة لبلدنا، فإن السلم والأمن الدوليين لا يعتمدان على القضاء على أسلحة الدمار الشامل فحسب، وإنما يعتمدان أيضا على فرض القيود على الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر وحظرها، فضلا عن تقيد وحظر الاستخدام غير المسؤول لهذه الأسلحة.

وأود أن أذكّر بأن الأسلحة النووية تشكّل تهديدا خطيرا للبيئة ولبقاء الجنس البشري ذاته. وهذا واقع لا جدال فيه، ونلاحظ في هذا الصدد مع الشعور بالقلق، عدم اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية لرصد هذه الظاهرة. وتشدد الدول الأعضاء

في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ضرورة المضي قدماً نحو الهدف الرئيسي لنزع السلاح النووي وتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونعرب بالتالي، عن معارضتنا لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتحسين القائم منها.

ونؤكد أيضا ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية للدول وسياساتها الأمنية. ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الأثر الإنساني والآثار العالمية التي قد تترتب عن أي تفجير نووي عرضي أو متعمد. ونكرر تأكيد أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا، ونقترح أن تكون نموذجا لها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أكدت باعتزاز أن منطقتنا هي أول منطقة تُعلَن خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة أيضا باسم معاهدة تلاتيلولكو.

ونسلّم بأن السنوات الأخيرة كانت مثمرة من حيث وضع الصكوك التنظيمية في مجال الأسلحة التقليدية. وعليه، نرحب باستمرار تنفيذ تدابير بناء الثقة العملية بوصفها أداة للتخفيف من حدة التوترات وتهدئتها، خاصة وأن من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد النزاع بين البلدان الشقيقة.

من هنا، نحث الدول الأعضاء على مواصلة استخدام وتحسين هذه الصكوك التي أثبتت قيمتها بسبب الثقة التي ولدتها. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل من معاهدة تجارة الأسلحة، بوصفها صكا ملزما قانونا، أن يكون بوسعها المساهمة في التصدي لعواقب الاتجار غير المنظم والاتجار غير المشروع بالأسلحة في العديد من البلدان في العالم.

تعتقد السلفادور الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن من المهم تعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتحديد نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونحن نعترف بأن هذه لحظة حاسمة ونعرب عن خيبة أملنا إزاء محدودية الدعم المتوفر لصالح الإجراءات الموجهة نحو تنفيذ المعاهدة. إننا ندرك أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، ولذلك نحض الدول التي لم تنضم إلى المعاهد بعد بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية على أن تفعل ذلك. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها التي تعهدت بها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، والمضي قدما نحو القضاء التام على تلك الأسلحة.

تعرب جمهورية السلفادور مجددا عن قلقها العميق إزاء الخطر المستمر الذي يشكله وجود أسلحة الدمار الشامل على البشرية. ونكرر إيماننا بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، وفي الوقت نفسه يشكل انتهاكا للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تواجه السلفادور تحديات أمنية خطيرة. إن السلفادور شأنها شأن البلدان الأخرى في المنطقة، تتهددها الجماعات التي على هامش القانون باستخدام العنف كأداة لتحقيق أهدافها. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤمن بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو نتيجة منطقية للأفعال التي ترتكبها تلك الجماعات، ويشكل تهديدا خطيرا لأمننا.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وانتشارها المفرط كلها تذكي ثقافة العنف والإفلات من العقاب. لذلك، يجب ألا ندخر جهدا في مكافحة هذه الآفة. والسلفادور، بوصفها إحدى البلدان الخمسين الأولى التي بادرت إلى التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، تدرك أن هذه الحالة تؤثر على حياة الآلاف من الناس في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، ومن هنا فإنها تسهم في دخول هذا الصك الهام حيز النفاذ.

إن المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في مجالات التنمية، والقضاء على الفقر، والقضاء على الأمراض ترتبط ارتباطا مباشرا بنزع السلاح. لذلك أود أن أختتم كلمتي بالقول إن السلفادور تؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل، وتعبئة الجهود، وتعزيز المشاركة في المنتديات الدولية التي تسهم في التوعية بالعواقب الوخيمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل والتهديد الحقيقي والوشيك الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ستبذل السلفادور قصارى جهدها لتحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وإيلاء اهتمام خاص لاتخاذ التدابير اللازمة لتحييد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد فورد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة ما انفكت نصيرا لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها جزءا أساسيا من نظام دولي قائم على قواعد. لقد قال وزير خارجية المملكة المتحدة في بيانه أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/70/PV.18) أن بريطانيا تؤمن على الدوام بأن الاستقرار الذي ننشده في العلاقات بين الدول يتحقق على أفضل نحو من خلال إطار القوانين والأعراف والمؤسسات التي تشكل مجموعة النظام الدولي القائم على قواعد والذي جرى تطويره في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وجعل ميثاق الأمم المتحدة في جوهره.

إن مؤتمر نزع السلاح، ولجنة نزع السلاح واللجنة الأولى كلها هامة اليوم كما كانت عند إنشائها لأول مرة. ويعزز بعضها البعض الآخر. ونعتقد أن تنشيط أي من هذه الهيئات سيكون له تأثير إيجابي على الهيئات الأخرى. لقد سر المملكة المتحدة هذا العام لكونها قدمت إلى مؤتمر نزع السلاح مقترحا بشأن برنامج العمل الذي لا يزال قيد النظر.

منذ أن كنا هنا المرة الأخيرة في هذه القاعة، أي في هيئة نزع السلاح، شهدنا مثالا على ما يمكن تحقيقه بالعمل معا من خلال نظام يقوم على القواعد ويستند إلى قاعدة عدم الانتشار. وبعد أكثر من عقد من المفاوضات الصعبة، قمنا إلى جانب شركائنا في المجموعة ٣ +٣، في ١٤ تموز/يوليه، بالاتفاق على خطة عمل شاملة مشتركة مع إيران تفرض حدودا وعمليات تفتيش صارمة بشأن برنامجها النووي. وينصب تركيزنا الآن على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

من الجدير بالذكر أن لدى المملكة المتحدة سجلا قويا بشأن نزع السلاح النووي والوفاء بالتزاماتها بوصفها عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما برحنا مصممين على مواصلة العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي لمنع الانتشار، وبناء الثقة والائتمان بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وسنتخذ خطوات ملموسة نحو إقامة عالم أكثر آمانا واستقرارا، يمكن فيها للبلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تشعر بأن بوسعها التخلي عنها.

وقد عملنا بشكل مطرد على تخفيض حجم قواتنا النووية إلى أكثر من ٥٠ في المائة منذ ذروة الحرب الباردة. وفقا لاستعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لدينا لعام ٢٠١٠ سنحتفظ بعدد من الرؤوس الحربية النووية الجاهزة للإطلاق لا يتجاوز ١٢٠ رأسا حربيا، وبحلول منتصف عام ٢٠٢٠، سوف نخفض إجمالي مخزون الأسلحة النووية إلى عدد لا يزيد على ١٨٠ من الرؤوس الحربية، وذلك للوفاء بالالتزامات المبينة في استعراض عام ٢٠١٠.. إن التحقق من نزع السلاح مسألة أساسية تتعين معالجتها إذا أردنا إحراز نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والإبقاء عليه. وهذا المجال من مجالات العمل شاق وضاغط غير أنه لا يمكن التغلب على

القضايا التقنية والإجرائية للتحقق من نزع السلاح إلا عن طريق الجهود المتعددة الأطراف.

لذلك من دواعي سرورنا أن نكون جزءا من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والعمل مع جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومع ما يزيد عن ٢٠ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المملكة المتحدة أيضا برامج ثنائية مع الولايات المتحدة والنرويج. ومن المهم للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل معا بحيث يمكن في المستقبل التحقق بأمن وأمان، وتزويد جميع الدول بالثقة العالية في الإجراءات التي تتخذ صوب نزع السلاح.

تؤيد المملكة المتحدة أيضا الهدف الشامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المتمثل في إنهاء تفجيرات تجارب الأسلحة النووية. ونؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تطوير نظام التحقق للمعاهدة، بما في ذلك الاستكمال المبكر والتشغيل المؤقت لنظام الرصد الدولي. لقد وصلنا الآن إلى الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة، ونشجع جميع الدول المتبقية خارج المعاهدة على التوقيع عليها وقطع التزام بعدم إجراء أي تفجيرات لتجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. إن دخول المعاهدة حيز النفاذ سيمثل خطوة ملموسة نحو عالم أكثر أمنا واستقرارا، وهو الهدف الطويل الأجل المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحيث يمكن أن يصبح حقيقة واقعة.

في وقت سابق من هذا العام، أثبتت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قيمتها عن طريق الكشف عن التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية. وتدين المملكة المتحدة بشدة التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية لأنها تمثل انتهاكا واضحا ومتعمدا لعدد من قرارات مجلس الأمن. إن أعمال كوريا الشمالية لا تزال تمثل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي. تؤيد المملكة المتحدة بقوة قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) الذي اتخذ ردا على هذه الاستفزازات، وتؤيد وتشجع التنفيذ الصارم للتدابير الجديدة التي اتخذها المجتمع الدولي.

تؤيد المملكة المتحدة قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ الذي أنشأ فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونص على تقديم توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية المنصوص عليها فيها وما زلنا نرى أن نتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سوف تضع لجنة نزع السلاح في وضع أكثر استنارة عندما تبدأ المفاوضات.

إن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية مسعى هام، وهو مسعى تؤيده المملكة المتحدة تأييدا كاملا.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التزامنا بتدابير بناء الثقة، بما في ذلك الإبلاغ السنوي لسجلِّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقارير الشفافية التي نقدمها إلى الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات المرتبطة بها، وتقاريرنا السنوية إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية. وتحقيق عالمية جميع هذه الصكوك سيكون خطوة عملاقة نحو زيادة الشفافية والثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ونحن ندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في تلك الصكوك للانضمام إليها دون إبطاء.

إنَّ الإطار العام القائم لتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة ووثائق فيينا، يشتمل على عناصر فعالة عديدة ينبغي أن نسعى إلى حِفظها. ولكن

من الواضح أنَّ النظم لا تعمل على النحو الأمثل، وأنها بحاجة إلى تحديث لجعلها مؤهلة للمقصد في سياق المشهد الأمني الدولي المتطور. وسنواصل دعم شركائنا في جهودهم لاستعراض تلك المبادرات.

وقد شهد عام ٢٠١٥ أيضاً اعتماد بعض التدابير الإضافية لبناء الثقة. والمؤتمر الأول الناجح للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقِد في كانكون في آب/أغسطس، اتفق على قرارات رئيسية ترسم توجُّهاً واضحاً للتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة والشفافية المرتبطة بها. والمملكة المتحدة ترى أنَّ هذه المعاهدة توفر إطاراً فعالاً لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، لكنها تؤكد أن نجاحها يعتمد على تحقيق عالميتها وتنفيذها بشكل صارم، شأنها شأن الصكوك الأخرى المذكورة آنفاً. ونعتقد أنَّ المعاهدة تنطوي على إمكانية تغيير حياة من هم أكثر تضرراً بالتجارة غير المنظَّمة وغير المشروعة في الأسلحة. والمملكة المتحدة تعتز للغاية بكونها أحد المناصرين الرواد لمعاهدة تجارة الأسلحة منذ البداية. ونتطلع إلى المضي بهذا العمل الهام قدماً، فيما نقترب من موعد عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في وقت لاحق من هذه السنة. وسنواصل تقديم المساعدة حيثما أمكن لأولئك الذين يتطلعون للانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها.

وفي السنة الماضية، قدَّمنا ٠٠٠ ١٥٠ دولار للدول لرعاية حضورها في المؤتمر الأول للدول الأطراف، ونعتزم استخدام الأموال المتبقية للقيام بنفس العمل بالنسبة للمؤتمر الثاني. ونقدم التمويل أيضاً لمشاريع تركِّز على تنسيق وتخطيط المساعدة فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، ودعم التنفيذ الفني من جانب دول الكمنولث وتعزيز قدرتها على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة من خلال مؤتمر ويلتون بارك.

وتبقى المملكة المتحدة ملتزمة بالتصدي للتهديدات التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي المساهم الأكبر منفرداً في النزاع والعنف والجريمة. وعلينا أن نحوِّل هذه التأثيرات السلبية إلى عمل إيجابي بغية بناء مجتمعات مسالمة ومستقرة. وأولويات المملكة المتحدة تشمل تقديم المساعدة في إدارة المخزونات، بما في ذلك التخلص من الفائض بالتدمير وضمان تنظيم أفضل للصادرات. وتتركَّز جهودنا بشكل خاص على ليبيا ومنطقة الساحل، حيث تغذي التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن.

وإننا نتطلع إلى الاجتماع السادس للدول من الاجتماعات التي تعقَد مرة كل سنتين والمعني ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لتركيز الاهتمام الدولي مجدداً على تلك المجالات. وستظل المملكة المتحدة حازمة في تعهُّدها بإنهاء المعاناة والخسائر البشرية الناجمة عن المتفجرات من مخلَّفات الحرب، بما في ذلك الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد. وهي تلتزم التزاماً كاملاً بتحقيق أهداف اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك تحقيق عالميتهما.

وقد سحبت المملكة المتحدة جميع الذخائر العنقودية من الخدمة العملياتية في عام ٢٠٠٨، وأتَمَّت تدمير مخزونها من تلك الذخائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قبل الموعد الذي حددته اتفاقية الذخائر العنقودية بأكثر من خمس سنوات. والمرحلة الرابعة من عملية إزالة الألغام في جزر فوكلاند انتهت في آذار/مارس ٢٠١٦، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لحقول الألغام التي جرى تطهيرها إلى ٣٥ حقلاً، والمملكة المتحدة تنظر في المزيد من المشاريع لتطهير حقول الألغام المتبقية. وفي عام ٢٠١٥ وحده، تمخض عمل المملكة المتحدة المتعلق بالألغام في البلدان النامية عن إزالة أكثر من ٢٢٠٠٠ من الألغام الأرضية والمتفجِّرات من مخلَّفات الحرب، وتطهير أكثر من ٣٧ مليون

متر مربَّع من الأراضي، ممَّا أدى إلى تحسن وصول السكان إلى الخدمات الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى السلامة. وقد وصل مشروع المملكة المتحدة إلى أكثر من ١١٥٠٠٠ شخص من خلال أنشطة التوعية بمخاطر الألغام. فقد عملت مشاريعها في موزامبيق وسري لانكا وفييت نام ولاوس وكمبوديا والعراق وأوكرانيا على تعزيز قدرة السلطات الوطنية على إدارة برامجها الخاصة المتعلقة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلَّفات الحرب.

وفي الختام، تتطلع المملكة المتحدة إلى مناقشات ناجحة في دورة عام ٢٠١٦ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وتهنئة الأعضاء الآخرين في مكتب الهيئة، فضلاً عن رؤساء الأفرقة العاملة، على انتخابهم.

وماليزيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355).

إنَّ الإمكانات الدفينة لهيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة المتخصصة الوحيدة ذات العضوية العالمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح. وبالبناء على زخم المناقشات البنَّاءة التي استمرت أسبوعاً أثناء انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي اختتم اجتماعاته مؤخراً، بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة، المكرَّسة لنزع السلاح، يجب أن يتسم عملنا هنا بالشمول والتركيز والاستخدام الفعال لوقتنا. ومع تسليمنا بأنه لن يكون من اليسير تجاوز سنوات الركود وعدم التقدم بشأن البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعمال الهيئة فيما يتعلق بنزع السلاح، فإنَّ الشعور بالارتياح إزاء الوضع الراهن من شأنه أن يدحض الغرض من وجودنا هنا اليوم أو لفترة الأسابيع الثلاثة المقبلة. ونجاح الدورة يتوقف على عزمنا الجماعي ومرونتنا وإبداعنا لاستكشاف مجالات التقارب وتحسين أساليب عملنا مع تطبيق نهج خير ما قلَّ ودلّ في مداولاتنا.

وماليزيا على اقتناع ثابت بأنَّ الأركان الثلاثة التي تقوم عليها المعاهدة – نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية – يجب أن تظل توجه رؤيتنا لنزع السلاح الشامل والكامل، رغم فشل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. ونحث مغيِّري قواعد اللعبة في هذه العملية على إبداء المرونة والدعم، ومتابعة المفاوضات القائمة على حُسْن النية بشأن تدابير فعالة فيما يتعلق بوقْف سباق التسلح النووي في موعد مبكر، بهدف تحقيق نزع السلاح النووي، وإنشاء معاهدةٍ بشأن نزع السلاح العامِّ والكامل في إطار ضوابط دولية صارمة وفعالة. والإنجاز الدبلوماسي المتمثل في اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي صدق على خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران والشركاء في مجموعة الدول الخمس + ١، في تموز/يوليه ٢٠١٥، يُثبت أننا لا نزال قادرين على إحراز تقدم بالتخلي عن العادات القديمة والأفكار السلبية في مجال نزع السلاح النووي.

ويصادف عام ٢٠١٦ أيضاً الذكرى السنوية العشرين لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. والفتوى تقدم مبرِّراً أخلاقياً للقضاء التام على الأسلحة النووية، بالترادف مع إعلان الواجبات القانونية لمتابعة نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، في ظل ضوابط دولية صارمة وفعالة. ونرى من المستصوب الاستفادة من هذا النهج، مؤكدين على الضرورة المُلِحَّة لبدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اتفاقيةٍ للأسلحة النووية.

وترى ماليزيا أنَّه ينبغي لهيئة نزع السلاح أن تركِّز المناقشات على اقتراحات محددة للقضاء على الأسلحة النووية، كعناصر لاتفاقيات شاملة بشأن الأسلحة النووية، كما اقترحت

حركة عدم الانحياز. وفي صُلب اقتراحها، اشتراك كوستاريكا وماليزيا في تقديم نموذج اتفاقيةٍ للأسلحة النووية إلى الجمعية العامة، تقترح عناصر قانونية وفنية وسياسية لإقامة عالَم خالٍ من الأسلحة النووية، وهي تستحق مزيداً من الدعم. وماليزيا مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء على هذه المبادرة، فضلاً عن أية اقتراحات أخرى تعزز أهدافنا لتحقيق نزع سلاح عامٍّ وكامل، وفقاً لآجال زمنية محددة بوضوح.

وفي ما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يتعهد وفدي بالدعم الكامل للعمل التحضيري المؤدي إلى عقد الاجتماع السادس للدول من الاجتماعات التي تُعقد مرة كل سنتين، المقرر عقده في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦، والمعني ببرنامج عمل الأمم المتحدة، لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتبقى ماليزيا ملتزمة باعتماد قوانين محلية مناسبة وصارمة لرصد التداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية على نحو فعال. ولذلك، فإننا نواصل دعم تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنَّ الفرصة قائمة لتضييق الفجوة بين الآراء المتباعدة لعموم الأعضاء في هذا المجال.

ولئن كنا قد أحطنا علماً بآراء عدة وفودٍ على امتداد مناقشات هيئة نزع السلاح، فإن إضافة بند ثالث إلى جدول أعمال الهيئة ينبغي ألاَّ يصرفنا عن التركيز على الخروج بتوصيات ملموسة بشأن الأولويات الراهنة التي توجِّه عمل الهيئة.

وفي الختام، لا تزال ماليزيا تأمل في أن تتقدم الدول الأعضاء للإسهام في التوصل إلى نتائج ذات منحى عملي، وتحديد آجال زمنية وتقديم توصيات. ونعرب عن التزامنا بتقديم كامل دعمنا وتعاوننا في هذه العملية لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب، فضلا عن جميع الدول الأعضاء.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355).

في البداية، أود أن أتطرق إلى الأسلحة التي تسبب أشد الضرر للبشرية، وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يمثل انتشارها تحديا خطيرا لمجتمعاتنا. وفي حالة البلدان النامية، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار جراء تلك الأسلحة معروفة جيدا عندما ينتهي بها المطاف في الأيدي الآثمة، مما يسهم في تفاقم العنف واستخدامها بصورة يومية، ليس من جانب المجرمين العاديين فحسب، ولكن من خلال الجريمة المنظمة عبر الوطنية أيضاً. وبيرو عازمة على مكافحة تلك الحالة، وفي هذا الصدد، فقد اقترحت – على الصعيد المحلي – تعزيز قدرتها على الاستجابة حيث قامت في عام ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة التنظيمية الوطنية للخدمات الأمنية والأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات للاستخدام المدني، بهدف الحفاظ على سلام مواطنيها وأمنهم ورفاههم.

وعلى الصعيد الخارجي، فإننا طرف في النظم الدولية لتحديد الأسلحة. وعلى صعيد منطقة الأنديز دون الإقليمية، ما برحنا ننفذ خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعمل على وضع إطار قانوني لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وعلى مستوى نصف الكرة الذي تنتمي إليه بيرو، فإنها طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية واتفاقية

البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

وبالنظر إلى قلق المجتمع الدولي إزاء تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها والاتجار غير المشروع بها وانتشارها بدون ضوابط، تود بيرو أن تكرر التأكيد على التزامها بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. ونحن ندرك أن الاتجار بالأسلحة وتسريبها يزيد إلى حد كبير من الأنشطة غير المشروعة الأخرى التي تقوض تطبيق القانون الدولي والقدرة على الحكم والتعايش السلمي والآمن لمواطنينا. ولذلك، نحن ملتزمون بتنفيذ تلك الصكوك بالكامل.

ويعلق بلدي أهمية خاصة على معاهدة تجارة الأسلحة، فهي صك يهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه ومنع تسريب تلك السلحة. وتمشيا مع هذا الهدف، أودعت بيرو صك تصديقها على المعاهدة، في ١٦ شباط/فبراير. وبتلك الخطوة، ستكون بيرو دولة طرفا اعتبارا من ١٥ أيار/مايو. وبغية تنفيذ المعاهدة، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، نقوم بتطوير مجموعة من الأنشطة الهدف منها مساعدة القطاعات المعنية ببلورة نطاق المعاهدة ومقاصدها. ونود أن نشير إلى أن لدينا خارطة طريق خططنا على أساسها أنشطة أخرى تركز على تعزيز القدرات الضرورية من أجل الامتثال للمعاهدة على نحو سليم.

ونزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي أيضاً. وفي هذا الصدد، تؤكد بيرو من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتطبيق الكامل والمتكافئ لركائزها الثلاث. كما نؤكد مجددا على الحق الثابت للدول في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وتدعو بيرو أيضا إلى تعميم نظم لحظر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للعمل الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وبيرو طرف في جميع الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، باعتبارها من ركائز السياسة الخارجية لبلدي ودليلا على استعداده لتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح الكامل. وقد أدى هذا الموقف الثابت لبيرو إلى أن أصبحت من أوائل الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، حيث أن بلدي يولي أهمية خاصة للمعاهدة كأداة رئيسية في إطار الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي تدريجيا. وتؤكد بيرو من جديد على أهمية بدء نفاذها سريعا، وتحث الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة على تسريع عملية التوقيع والتصديق على ذلك الصك.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح، يرى وفدي أن تنشيط مؤتمر نزع السلاح أولوية ينبغي مراعاتها حيث إنها تشكل المحفل والهيئة المثالية للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ويساورنا القلق لعدم تمكن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات القليلة الماضية من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لمعالجة موضوعية لبنود جدول أعماله. ويحث بلدي جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء مزيد من الإرادة السياسية من أجل ضمان بدء الأعمال الفنية عن طريق اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن وتنفيذه.

كما يود بلدي أن يعرب عن امتنانه للعمل الذي قام به سفير السنغال، السيد فودي سيك، رئيس هيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٥، للتوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الهيئة لدورة السنوات الثلاث الحالية. غير أننا نأسف لعدم إحراز تقدم داخل الهيئة، ونشعر بالقلق لعدم تبلور التوصيات الموضوعية في الأفرقة العاملة المعنية. ويرى بلدي أن هيئة نزع السلاح، تحت قيادة أودو تيفي، سفير فانواتو، ستتمكن هذه السنة من تهيئة المزيد من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون من جميع الدول.

وأود أن أنوه بإيجاز شديد إلى العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في بلدي، للدور الهام الذي يضطلع به والدعم الذي يقدمه لمساعدة الدول في المنطقة على المضي قدما بمجموعة من المبادرات في مجال نزع السلاح وتدابير بناء الثقة في المعركة ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات.

وأخيرا، أود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام بيرو الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد تعهدنا ببذل قصارى جهدنا في عمل هيئة نزع السلاح لاقتناعنا بأن الإنجازات التي يمكننا تحقيقها في هذا المجال ستسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد بيغيش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن خالص الشكر للرئيس المنتهية ولايته وفريقه المتفاني على جهودهما خلال الدورة الماضية. كما نهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ويدرك وفدي المهمة الصعبة التي تضطلعون بها، ونؤكد لكم دعمنا الكامل في هذه الدورة.

وقد رحبنا بحضور الممثل السامي لشؤون نزع السلاح صباح اليوم، ونقدر إسهامه في مناقشتنا. ونحن ندرك الدور الهام الذي كُلفت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بالقيام به بوصفها الهيئة الفرعية المتخصصة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المعنية بشؤون نزع السلاح. بيد أن الهيئة لم تقدم أية توصيات موضوعية للجمعية خلال السنوات الـ ١٦ الماضية. ومع كل دورة موضوعية تعجز فيها الهيئة عن تقديم توصيات، يزداد تراجع مصداقيتها وجدواها في آلية نزع السلاح.

وإزاء التحديات الأمنية الراهنة، من جهة، والفرص الجديدة، من جهة أخرى، يتعين على الهيئة الآن أن تضطلع بدورها الأصلي وأن تفي بولايتها. ولا شك في أن النجاح في تحقيق تلك الغاية يتوقف على مدى المرونة التي يمكن أن نتحلى بها جماعيا. وفي بداية هذه الدورة، يعلن وفدي استعداده لدعم تنشيط عمل الهيئة في دورتها الحالية والتوصل إلى التوافق في الآراء الذي يمكن أن يتحقق في هذه القاعة في هذا الصدد.

إننا نعتقد ضرورة مواصلة استكشاف خيار توسيع جدول الأعمال خلال الدورات المقبلة، لأن إدراج عنصر إضافي في جدول الأعمال من شأنه إتاحة الفرصة لهيئة نزع السلاح، لمناقشة التطورات والتحديات الجديدة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح المتعدد الأطراف. وغني عن القول، بأنه عند تقييم بنود إضافية في جدول الأعمال، ستؤخذ بعين الاعتبار مبادئ الأهمية، والاختصاص والكفاءة.

ونقدر التقدم الذي أحرز فيما يخص مجموعة الأسلحة التقليدية. ونأمل في رؤية إحراز تقدم مماثل في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك الاهتمام المتزايد بالبعد الإنساني لنزع السلاح النووي. ولكن العواقب الإنسانية لا تترتب عن الأسلحة النووية فحسب، بل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أيضا، وشهدنا في تركيا للأسف هذا الواقع في كل هجمة من الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي تجري في سوريا.

ويشكل استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن للمجتمع الدولي التغاضي عن هذا الانتهاك. وبالتالي، فإننا نؤيد العمل المشترك لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها هيئة دولية مختصة، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، لتحديد مسؤولية الجناة. ولنفس الغاية، فإننا نتوقع أن يقوم مجلس الأمن بتنفيذ قراراته، بما في ذلك القراران ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، حيث أن هيئة نزع السلاح هي منتدى للتداول بشأن مسائل نزع السلاح، فينبغي لها النظر في هذه المسألة ضمن حدود ولايتها.

ونغتنم أيضا الفرصة لتأكيد الحاجة إلى إجراء مناقشة مركزة وموجهة نحو تحقيق النتائج بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال الهيئة. كما ينبغي النظر بجدية في إمكانية تخفيض مدة الدورات الموضوعية للهيئة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد مجددا دعمنا لك سيدي، وكذلك لرؤساء الأفرقة العاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر الوفود بأنه وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، المرفق الخامس، الفقرتين ٩ و ١٠، ينبغي حصر عدد التدخلات في إطار ممارسة حق الرد لأي وفد في الجلسة الواحدة في مداخلتين فيما يخص كل بند. وينبغي حصر المداخلة الأولى في إطار ممارسة حق الرد لكل وفد، وفيما يتعلق بأي بند من البنود في الجلسة الواحدة، في ١٠ دقائق، والمداخلة الثانية في ٥ دقائق.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): إن بلدي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية، ويدعو إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال المروعة، والدول الأعضاء الداعمة للإرهابيين إلى العدالة.

وأود أن أتطرق إلى أساس ادعاءات ممثلة النظام الإسرائيلي. ويبدو أنها تحاول، ولكن دون جدوى، تضليل أولئك الذين يحضرون هذه الجلسة لإغفال حقيقة أن إسرائيل هي المالك الوحيد لأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونسيت أيضا حقيقة تاريخية أن نظامها المعادي هو أول من استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين في فلسطين خلال شهر أيار/مايو ١٩٤٨، عن طريق تلويث إمدادات المياه لمدينة فلسطينية بجراثيم التيفوئيد، وفقا لسجلات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتعلقة بهذا الحادث. واستهدف استخدام إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل أيضا مدنيين مصريين وسوريين خلال العامين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ من خلال نشر وباء الكوليرا، كما أكد الصحفي توماس هاملتون في صحيفة نيويورك تايمز في مقال نشر في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٤٨.

وأود أيضا دحض الادعاءات التي لا أساس لها الواردة في البيان الصادر عن الممثل التركي. ولن أكرر الحقائق المعروفة جيدا بشأن تحالف نظامه مع الإرهابيين في سوريا، بما في ذلك تنظيم داعش. ولكن أود أن أحيله والزملاء الآخرين في هذه الجلسة إلى الحالة التي عرضها عضو البرلمان التركي، السيد إرين إردم، وهو عضو في حزب الشعب الجمهوري في تركيا، خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقال السيد إرديم إن إرهابيي تنظيم داعش في سوريا تلقوا جميع المواد اللازمة لإنتاج غاز السارين القاتل عبر تركيا واتهم أنقرة بعدم التحقيق في طرق الإمداد التركية المستخدمة لتزويد الإرهابيين بمكونات الغازات السامة.

وعرض العضو في البرلمان التركي نسخة من القضية الجنائية رقم ١٢٠/٢٠١٣، الذي بدأ مكتب المدعي العام في مدينة أضانا جنوب تركيا التحقيق فيها. وكشف التحقيق مشاركة عدد من المواطنين الأتراك في المفاوضات مع تنظيم داعش، لتوريد غاز السارين. وقامت سلطات مدينة أضانا بمداهمات واعتقلت ١٣ من المشتبه بهم. ومع ذلك، جرى بعد ذلك بأسبوع حفظ القضية، وإطلاق سراح جميع المشتبه بهم في وقت لاحق، وعبروا الحدود التركية السورية.

وأكد النائب أيضا أن الأدلة أظهرت تورط شركة الصناعات الميكانيكية والكيميائية التركية، وكانت هناك تقارير تفيد بأن وزير العدل التركي، بكير بوزدك، متورط أيضا في الحادث. وأود أن أطلب من الممثل التركي السماح لآلية التحقيق المشتركة بلقاء السيد إرديم في تركيا وفحص جميع الوثائق والأدلة التي قدمها للبرلمان التركي.

السيد ربتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن مزاعم ممثلة النظام الإسرائيلي السخيفة ضد بلدي هي لذر الرماد في العيون من أجل إخفاء الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، واستمرار أعمال العدوان ضد الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري تحت ستار التهديد الإيراني الافتراضي، وهذه عملية خداع مبالغ فيها، أكثر من أي شيء آخر.

إن إيران لا تهدد أحدا. ولا نهدد باستخدام القوة. خلافا للمسؤولين الإسرائيليين، فإننا لا نقول بأن كل الخيارات مطروحة على الطاولة. وأتمنى أن يقرأ أولئك الذين يواصلون إطلاق التهديدات ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن ”التهديد باستعمال القوة أو استخدامها“ يتعارض مع القانون الدولي.

وقد أحبط امتلاك النظام الإسرائيلي أسلحة نووية، كل الجهود الدولية والإقليمية الرامية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولا يزال ذلك يشكل تهديدا خطيرا على أمن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتلك ليست فقط وجهة نظر إيران. حيث يتشاطر ١٢٠ بلدا، عضوا في حركة عدم الانحياز هذا الرأي (انظر A/CN.10/PV.355). واستنكرت دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال هذا الصباح، من خلال بيان ممثل إندونيسيا، حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ترفض المشاركة في المؤتمر المقترح بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، كما نص على ذلك المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. ومن الجدير بالذكر أنه في بيان حركة عدم الانحياز صباح اليوم، أشارت ١٢٠ دولة عضوا في حركة عدم الانحياز إلى تعبير رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن

> ”بالغ قلقهم جراء حيازة إسرائيل قدرات نووية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، و[إدانتهم] لإسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسانات النووية“.

وأترك الأمر لممثلة النظام الإسرائيلي وممثلي الوفود الأخرى في هذه القاعة للحكم على ما إذا كان تفسير بلدان حركة عدم الانحياز البالغ عددها ١٢٠ بلدا صحيحا ويستند إلى الواقع، أم أنه كان ينبغي لنا أن نصدق أكاذيب النظام الإسرائيلي وما يقوم به من عمليات تشويش.

السيد بيغيش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ملف النظام السوري المفتوح في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو في الواقع ملف حافل، حيث إنه يتعلق بوفاء سورية

بالتزاماتها التعاقدية في مجال الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق، في جملة أمور، بالعملية وإعلاناتها عن المخزونات، التي هي قيد التحقيق. وقد وصف ممثلو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية طبيعة إعلانات النظام بشأن هذه النقطة بأنها غير متسقة وتنطوي على ثغرات وتباينات. وفي عملنا هذا، نعلم جميعا ما يعنيه ذلك، وهو تعمد تقديم معلومات خاطئة إلى جهاز منشأ بموجب معاهدة دولية، وبالتالي إلى المجتمع الدولي بصفة عامة. وهكذا، فقبل أن تؤخذ بيانات النظام السوري على محمل الجد، يجب عليه أولا أن يبرئ نفسه في التحقيقات الجارية في الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.